المناضل

في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية

المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي

في هذا العدد

- شعور السلام ..
  ام شعور الاستسلام ؟!
- صفحات من تاريخ الحزب
  بدايات النضال خلال
  المؤتمر التاسيسي ..
- الادعاءات الصهيونية في
  فلسطين والقانون الدولي ..
- العصابات الامبريالية والصهيونية
  اهون من ارهابهما ..
- حول «الدين والتراث» ..

العددان ٢٢٨ . ٢٢٩ كانون الثاني . شباط ١٩٨٩

المناضل
في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية

في هذا العدد

الموضوع	الصفحة
● الافتتاحية	
★ هجوم السلام .. ام هجوم الاستسلام ؟؟ الرفيق الدكتور فواز صياغ عضو القيادة القومية الاحتياط « رئيس هيئة التحرير »	٣
● صفحات من تاريخ الحزب	
★ مبادىء (البعث) قبل المؤتمر التاسيسي .. الرفيق : جورج صدقني	٨
● دراسات سياسية	
★ اغتصاب الامبريالية والصهيونية اهون من ارضائهما .. الرفيق : د. ياسين سلمان	٢٩
★ الادعاءات الصهيونية في فلسطين والقانون الدولي .. الرفيق : سعد الدين عبد الجليل	٣٦
● دراسات فكرية	
★ حول « نحن والتراث » .. الرفيق : فايز مطلق	٥٩
● دراسات اقتصادية	
★ اشكالية الامن الغذائي في البلدان النامية واسلوب تطويقها .. الرفيق : د. ناصر عبيد الناصر	٦٩
● نشاطات ووثائق	٩١

الافتتاحية

هجوم السلام..
أم هجوم الاستسلام ؟؟

الرفيق الدكتور فواز صياغ
عضو القيادة القومية الاحتياط
رئيس هيئة التحرير

في مقال نشرته الصحف اعلن جيرالد كوفمان وزير خارجية حكومة الظل العمالية البريطانية اثر مقابلة مطولة مع ياسر عرفات بعد اعلاناته عن الاعتراف « بدولة اسرائيل » وادانة « الارهاب » والتخلي عن الكفاح المسلح الخ ... سلسلة التنازلات التي قدمتها القيادة اليمنية ، اعلن كوفمان انه في بداية حديثه مع عرفات ذكر له ان اسحق شامير رئيس وزراء دولة اسرائيل يميل للاستشهاد بان استمرار وجود ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية دليل يؤكد رايه على الرغم من تصريحات عرفات الاخيرة بان الفلسطينين لايزالون راغبين في تدمير الدولة الاسرائيلية واجابه عرفات انه لن يبحث في وضع الميثاق الا في مؤتمر سلام دولي فقط لكنه اضاف ـ اي عرفات ـ « هذا الميثاق لم يوضع في عهدي ، ومنظمة التحرير

الفلسطينية لم تنتخبني رئيسا طبقا لهذا الميثاق » وهذا قول في غاية الاهمية ــ كما يقول كوفمان ــ (١) .

وفي موقف آخر في اثناء اجتماع اللجنة السباعية العربية لدعم الانتفاضة الذي عقد في تونس بتاريخ ١٢ / ١ / ١٩٨٩ بحضور وزراء خارجية كل من سورية تونس الاردن والجزائر ، والعراق ، والسعودية ، وفلسطين بالاضافة الى الامين العام للجامعة العربية حضر ياسر عرفات ذلك الاجتماع ، واثناء حديثه عن الانتفاضة ومتطلباتها ، عرض موقفه من مسالة العمال العرب الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة الذين يعملون في المؤسسات الصهيونية حيث قال : « يا اخواني في الاشهر الاولى من الانتفاضة واجهنا مشكلة كان لدينا ١٥٠ر٠٠٠ عامل يذهبون يوميا للعمل في الاراضي الاسرائيلية (هذا سماها) ثم انخفض العدد الى ٤٠٪ . كان هناك بعض الاخوان في الساحة الفلسطينية وحتى بعض الاخوان العرب يطالبوننا بان لاندع احدا من هؤلاء العمال يذهب الى العمل في الاراضي الاسرائيلية وانا هنا اسجل امامكم تحفظي على هذا الراي الذي سبق ان ابديته امام اخواني في قيادة المنظمة ، وقلت ان عدم ذهابهم يعني خسارة ٢٢ مليون دولار شهريا وانا احمد الله انني لم ارتكب هذا الخطا فبقي ٤٠٪ من عمالنا على راس عملهم » . *

هذا النموذج من الافكار والآراء السياسية ينسجم تماما مع ما طرح امام الوزير البريطاني ويكمله ويتوافق معه : التخلي عن ميثاق المنظمة ثم عدم المساس بالكيان الصهيوني ، التخلي عن

(١) مقال كوفمان صحيفة القبس الكويتية ١٦ ـ ١ ـ ١٩٨٩ العدد ٥٩٩٢ .

* محاضر اجتماعات للجنة السباعية العربية . لدعم الانتفاضة في تونس بتاريخ ١٢/١/١٩٨٩ .

الكفاح في سبيل استعادة الحقوق المغتصبة ، امداد مؤسسات ذلك الكيان بكل وسائل الدعم والديمومة والاستمرار في خدمة الآلة العسكرية الاقتصادية الصهيونية على طريق استمرار العمال العرب بعملهم فيها .

لقد كانت سلسلة التنازلات السريعة والمتعاقبة التي اطلقتها القيادة اليمينية لمنظمة التحرير في جنيف او ما بعدها والخضوع التام للارادة الصهيونية تنفيذ الشروط التي فرضتها الولايات المتحدة الامريكية كافة على المنظمة تشكل كلها ليس تفريطا بالحقوق الوطنية الثابتة للامة العربية في فلسطين بل وتشكل كذلك ادانة كاملة لمراحل النضال الوطني الفلسطيني منذ بداياته في مقاومة الغزوة الصهيونية لارض فلسطين وتشكل كذلك ادانة للنضال القومي العربي وللفكر العربي ولآلاف الشهداء الذي سقطوا على تراب فلسطين وغيرها في مواجهة هذه الغزوة الصهيونية العنصرية. وتشكل كذلك ادانة حتى لنهج هذه القيادة التي قادت الناس في فترة سابقة للكفاح المسلح وزجت بالعديد من المواطنين العرب في اتون المعركة مع العدو وهاهي الآن تتخلى عن كل تضحياتهم ومعاناتهم .

انها تشكل ادانة لنا نحن العرب جميعا لتاريخنا ونضالنا وتراثنا وتراث آبائنا واجدادنا لن نسكت عليه وسنقاومه ونفضحه انّا كان مدعيه. لقد اوضح الرفيق وزير الخارجية العربية السورية في اجتماعات تونس المذكوره في معرض رده على ادعاءات الانتصار الذي تحقق في جنيف « بان ما حصل هو دفعة دبلوماسية واعلامية مؤقته على الساحة الدولية قد تدوم شهرا او شهرين او ثلاثة لان ضخامة ماحدث جاءت من عملية الاعتراف باسرائيل ومن رغبة الجانب الفلسطيني ممثلا لمنظمة التحرير ان يقدم كل مالديه من اوراق دفعة واحدة وبدون مقابل وامام عدسات التلفزيون ، وهذا بالطبع حدث كبير لايستطيع العالم وخاصة الغرب الذي تهمه اسرائيل ان يتجاهله او ان يرحب به » * .

* محاضر الاجتماعات في تونس .

واضاف الرفيق وزير الخارجية « بان الاوربيين والامريكيين طالبا سورية ان تفعل الشيء نفسه حتى تسهل عملية السلام وكان جوابنا لهم : كيف يمكن ان نقدم هذا في حين لا تعترف اسرائيل باي حق من حقوق الشعب الفلسطيني ولاتعترف اسرائيل بان الجولان ارض سورية ، ولماذا يطلب منا الاعتراف باسرائيل وهي لاتعترف بانها تحتل اراضينا العربية لو كان اعتراف المنظمة باسرائيل متزامنا مع اعتراف اسرائيل بالحقوق العربية ، لكان ذلك مفهوما . صحيح سيقال بان المنظمة فعلت كل شيء من اجل السلام وهذا ينسجم مع الاجواء الدولية السائدة وسنتوقع حصولنا على شفقة الآخرين وليس كسب احترامهم لنا . نحن في سورية لانريد الشفقة من احد ، ولهذا لن نعترف بمن لايعترف بحقوقنا كاملة » .

هذا الموقف العربي السوري الذي ينطلق من بديهات الثقافة والتراث الحزبي البعثي المتمسك بالحقوق الثابته للعرب في فلسطين لايرضى الذين يسيرون في طريق التسويه الاستسلامية وليس من المستغرب ان نسمع كلاما مشابها لما يتحدث به قادة اليمين الفلسطيني من قادة اليمين العراقي فها هو وزير خارجية العراق طارق عزيز يؤكد في الاجتماع نفسه وفي معرض الرد على موقف سورية « باننا هنا لسنا بصدد مناقشة قرارات المجلس الوطني الفلسطيني فهو مؤسسة مستقله ولجنتنا هي لدعم القضية الفلسطينية كما يقررها الفلسطينيون انفسهم » . *

واضاف كذلك « بان هذه اللجنة ليست لمناقشة ومحاكمة الموقف الفلسطيني وان وجود ابي عمار بيننا لا يعني ان نحاكمه . هو قائد لشعبه وهو مسؤول عن قراراته وحر فيما يتخذه من قرارات » . *

* المصدر السابق .

* المصدر السابق .

فاين هي قومية المعركة والصراع مع العدو الصهيوني وهل اعتقد اولئك ان اطماع «اسرائيل» وقفت عند حدودها الحالية ام ما زالت تلك الاطماع من النيل الى الفرات ؟ ونحن نسالهم لماذا وقع الاعتداء الصهيوني على المفاعل العراقي قبل عدة سنوات ؟ .

ان منطق اليمين متكامل موحد اي كان موقعه في داخل الوطن او خارجه في السياسة وفي الاقتصاد وفي جميع المواقف ونحن في الحزب وفي الجمهورية العربية السورية لايمكن ان نوافق او نؤيد تلك الادعاءات الاقليمية او القطرية تحت اي ظرف من الظروف وتحت اية حجة من الحجج ومهما حاول دعاة الاستسلام من تغليف مواقفهم الانهزامية بمواقف اقليمية او ما يسمونها مواقف «وطنية» فهذا منطق ترفضه الجماهير لان القضية القومية لايمكن ان تصبح شانا اقليميا او « وطنيا لان ذلك اضرار بها اولا وبالموقف القومي عامة وكل معالجة اقليمية لا تضع المصلحة القومية في الاعتبار مصيرها الى الفشل وادانة التاريخ .

صفحات من تاريخ الحزب

مبادئ «البعث» قبل المؤتمر التأسيسي..

الرفيق : جورج صدقني

التاريخ ، بوجه عام ، لا يخلو من صفحات مجهولة ، أو صفحات طواها النسيان، وتاريخ حزب البعث العربي الاشتراكي لا يشذ عن هذه القاعدة ذلك ان فيه صفحات منسية، ولاسيما في المراحل الاولى التي شهدت نشوءه ونموه . من هذه الصفحات المنسية المبادىء التي اعتنقها الحزب ودعا اليها قبل المؤتمر التاسيسي ، الذي بدات جلساته صباح الرابع من نيسان ١٩٤٧ ، واستمرت ثلاثة ايام كاملة ، اقر خلالها دستور الحزب الذي يتضمن مبادئه الاساسية والعامة . وفي صبيحة اليوم التالي ، اي في السابع من نيسان ، نشرت جريدة « **البعث** » البيان الختامي للمؤتمر ، الذي اعلن ميلاد الحزب « **رسميا** » .

وفيما بعد ، استقر في اذهان الكثيرين ـ داخل الحزب وخارجه ـ ان السابع من نيسان ١٩٤٧ كان البداية المطلقة للحزب ، بمعنى انه لم يكن للحزب وجود قبله . ولا عجب في ذلك ، طالما ان مؤتمر نيسان ١٩٤٧ اطلق عليه اسم المؤتمر التاسيسي ، وطالما ان الحزب قد

« **تاسس** » في هذا المؤتمر ، وكان ميلاده في اعقابه مباشرة . وهذا كله صحيح ، ولكن يجب مع ذلك ، الا ننسى الحقائق التالية :

١ ـ لم يطلق على المؤتمر الاول اسم « **التاسيسي** » حين انعقاده وانما بعد ذلك بعدة سنوات .

٢ ـ كان تاسيس الحزب « رسميا » في هذا المؤتمر الاول ، اما تاسيس الحزب ـ بمعنى بدايته الاولى ـ **فيعود الى العام ١٩٤٠** . وبكلمة اخرى ، اذا كان « ميلاد » الحزب قد وقع بالفعل في السابع من نيسان ١٩٤٧ ، فان هذا الميلاد قد سبقه « **مخاض** » طويل امتد على مدى **سبع سنوات** .

٣ ـ وعلى هذا فان اعضاء المؤتمر الاول (أو التاسيسي) كانوا جميعا ـ في نظر انفسهم وفي نظر الناس ـ « **بعثيين** » ، أي كانوا اعضاء في حزب موجود ، هو حزب « **البعث العربي** » .

فما هي مبادىء هذا الحزب ، قبل المؤتمر التاسيسي ؟

قبل الاجابة عن هذا السؤال ، لابد من الاشارة الى ان «البعث» قبل المؤتمر التاسيسي لم يكن يتالف من مجموعة واحدة ، وانما كان يتالف من مجموعتين : **الاولى مجموعة (البعث) بقيادة زكي الارسوزي ، والثانية مجموعة (البعث العربي) الذي كان يدعى في الاصل (الاحياء العربي)** .

اما « البعث » ، الذي اسسه **زكي الاسوزي في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٠** ، فقد كانت مبادئه كما يلي :

١ ـ العرب امة واحدة .

٢ ـ للعرب زعيم واحد ، يتجلى عن امكانيات الامة العربية ، يمثلها ويعبر عنها اصدق تعبير .

٣ ـ العروبة (**وجداننا القومي**) مصدر المقدسات ، عنه تنبثق المثل العليا ، وبالنسبة اليه تقدر قيم الاشياء .

٤ ــ العربي سيد القدر (١) .

اما حزب (**البعث العربي**) ، الذي كان يعرف من قبل باسم (**الاحياء العربي**) ، والذي تعود بداية نشاطه السياسي الى العام ١٩٤٠ ايضا ، فقد صيغت مبادئه وطبعت في العام ١٩٤٣ على الارجح (٢) في كراسة صغيرة ، كتب على غلافها : حزب البعث العربي هو **منظمة سياسية قومية شعبية اشتراكية انقلابية ــ شعارها : امة عربية واحدة ــ ذات رسالة خالدة** (انظر الصورة رقم ١) .

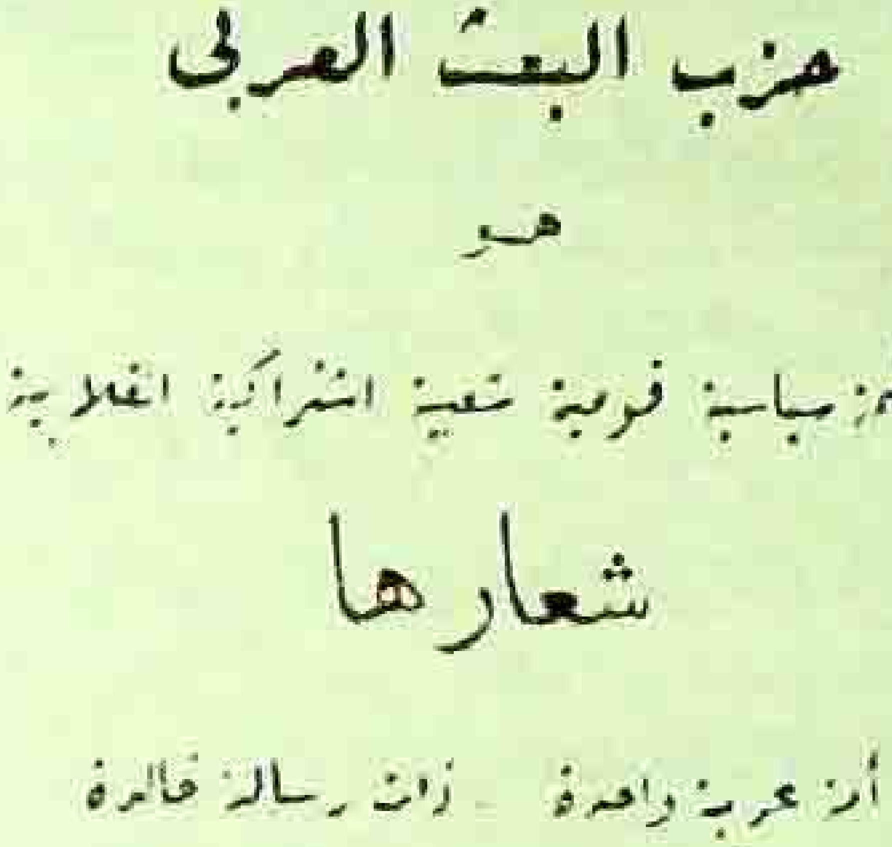
حزب البعث العربي

هو

منظمة سياسية قومية شعبية اشتراكية انقلابية

شعارها

امة عربية واحدة ــ ذات رسالة خالدة

● غلاف (الاهداف والغايات) عام ١٩٤٢ ●

وقد وضع عنوان لهذه المبادىء هو (اهداف وغايات) ، وهي تتالف من ٣٢ مادة ، وزعت على اربعة اقسام (ا ، ب ، ج ، د) وفيما يلي نصها الحرفي الكامل :

اهداف وغايات :

(ا)

١ ــ حزب البعث العربي هو حزب عربي ليس في اسمه وفي غايته المثالية فحسب ، بل ايضا في واقعه وتنظيمه واسلوب عمله

فهو قد وجد ليكون له فروع في سائر الاقطار العربية وهو لا يعالج السياسة القطرية (**ومنها السياسة السورية**) الا من وجهة نظر المصلحة العربية العليا .

٢ ــ هدفه تحرير العرب في جميع اقطارهم من كل انواع الاستعمار الاجنبي وتنظيم الامة العربية في دولة مستقلة واحدة قائمة على فكرة القومية العربية في سبيل تحقيق النهضة الحديثة الشاملة وبعث الرسالة العربية الخالدة .

٣ ــ الفكرة القومية العربية ، هي الايمان العميق بأن الشعب العربي عريق بين الشعوب في نبله وتعشقه للحرية وان له عبقرية خاصة وحيوية متجددة تحفزه باستمرار الى اظهار نشاطه وكفاءته في اعمال الفكر والعمران وميادين البطولة ليكشف عن عبقريته ويثبت شخصيته على اكمل صورة تتمثل فيها الانسانية الصحيحة.

٤ ــ العربي هو من كانت لغته العربية وعاش في الارض العربية او تطلع الى الحياة فيها وتشبعت روحه بالقومية العربية والولاء الخالص للغة العرب وتاريخهم المجيد في الماضي ، وكان في ايمانه بوحدة مصيره معهم يتشوف الى مستقبل خليق بهذا الماضي ، ولم يشرك في ولائه امة او فكرة اخرى ، ثم كانت افعاله منسجمة مع عقيدته .

٥ ــ غير العرب من الاقليات القومية التي لا يمكن أن تندمج في المجموع العربي وتتعرب بصورة تامة تخضع لقوانين خاصة تحدد حقوقها وواجباتها بصورة تمنعها من الاضرار بمصالح العرب ، وهي تظل معتبرة اجنبية ، من حق الدولة العربية في كل حين أن تخرج من يضر بمصلحتها منها ، ويحظر عليها تشكيل مدارس وانشاء منظمات وصحف بلغتها او الدعوة الى قوميتها .

اما الاقليات التي يجوز تعريبها فهي التي سكنت الارض العربية منذ اجيال طويلة وشاركت العرب في تاريخهم واتصلت بهم ببعض

الصلات القوية التي تعتبر من عناصر القومية ، الا ان تعرب افراد هذه المجموعات لا يعتبر صحيحا الا اذا انفصلوا انفصالا صريحا عن التكتل العنصري الذي ينتمون اليه وهجروا عصبيته هجرا تاما وتعلموا اللغة العربية وتعاملوا بها في الشؤون العامة والخاصة على السواء وامتنعوا عن كل ما يضر بمصلحة الوطن العربي وبرهنوا بادلة واضحة على اخلاصهم لهذا الوطن .

٦ ــ الشعب العربي مصدر كل سلطة لذلك وجب الغاء كل ما عقدته الحكومات من معاهدات واتفاقات وصكوك تخل بسيادة العرب التامة .

٧ ــ الشعب العربي مصدر كل قيادة وقادة الشعب العربي هم الذين فيهم تتمثل عبقريته وفضائله ، يخرجون من صميمه لا من الطبقة المستغلة التي اختلطت بالاجانب وطغت عليها المصالح الشخصية .

(ب)

٨ ــ الدولة العربية دولة اشتراكية بمعنى ان مصلحة المجموع هي فوق مصلحة الفرد والطبقة وان غاية الدولة اسعاد اكبر عدد ممكن من افراد الشعب العربي وتزويدهم بكل الوسائل والفرص ليستطيعوا تحقيق عروبتهم على اكمل صورة ، وهذه الاشتراكية تستمد من روح الامة العربية وحاجاتها العميقة واخلاقها الاصيلة ولا تستند الى اية نظرية اجنبية .

٩ ــ تعتبر قوانين الدولة ان حق التملك يجب ان يبرره الجهد والعمل ، وان لايتعارض مع المصلحة العامة وان لا يخل بالانسجام القومي والعدل الاجتماعي .

١٠ ــ جعل المؤسسات والموارد والمرافق ذات النفع العام ملكا للدولة ، واخضاع جميع الصناعات والمشروعات الاقتصادية لرقابة وتنظيم الدولة تبعاللسياسة الاقتصادية العربية العليا من جهة ، ووفق مبدا الانسجام القومي من جهة اخرى ، ولمنع استغلال راس المال لحق العمل .

١١ ــ على الدولة ان تضمن لكل فرد من افراد الشعب العربي عملا يعيش من ثماره عيشا كريما . ولا يجوز أن تستخدم الغرباء والاجانب في المشروعات الاقتصادية العامة والخاصة اذا كان بين المواطنين العرب من يمكنه ان يحل محلهم .

١٢ ــ على كل مواطن عربي ان يمتهن عملا فكريا او يدويا شريطة ان يخدم عمله مصلحة المجموع وينسجم معها .

١٣ ــ سن تشريع اجتماعي يحدد حقوق وواجبات راس المال والعمل ، والعلاقة بينهما على اساس مبدا الانسجام القومي ، ويكفل انشاء مؤسسات غايتها حماية المواطنين العرب من البطالة والمرض والعجز وطوارىء العمل .

(ج)

١٤ ــ التعليم في البلاد العربية موحد في الفكرة والاسلوب يقوم على اساس الفكرة العربية التي تعتبر الامة العربية وحدة حية في ماضيها وحاضرها ومستقبلها ، ويوجه وفقا لأهداف النهضة القومية المنشودة .

١٥ ــ التعليم الابتدائي الزامي ، وعلى الدولة ان تمكن كل عربي من نيل النصيب الكافي من العلم والمعرفة والوصول الى المراكز التي يؤهله لها عمله واخلاصه .

١٦ ــ ايجاد كليات ومعاهد في جميع نواحي النشاط العلمي وتطبيقاته وتسمح لاصحاب المواهب بمتابعة بحوثهم المختلفة .

١٧ ــ اخضاع المدارس والمعاهد الاجنبية لكل قوانين المعارف .

١٨ ــ حصر مهنة التعليم وكل ماله مساس بالتربية بالمواطنين العرب يستثنى من ذلك التعليم العالي .

(د)

١٩ ــ توجيه كل وسائل النشر نحو ما يتفق والمصلحة القومية والاخلاق العربية .

٢٠ ــ مراقبة الصحافة وتنظيمها وحصر حق اصدار الصحف بالمواطنين العرب ومراقبة موارد الصحف ومنع كل تدخل لغير العرب فيها سواء كان هذا التدخل مباشرا ام غير مباشر .

٢١ ــ احترام الحريات العامة من قول ونشر وخطابة واجتماع ولا يجوز ان يستفيد من هذه الحرية الجمعيات والافراد المنتمون او المأجورون لدولة اجنبية ، والذين يعملون لغير الفكرة العربية ومصلحة العروبة .

٢٢ ــ اعادة النظر في كل التشريع الموجود لتوحيده وتوفيقه مع الروح العربية والمصلحة العربية .

٢٣ ــ جعل الحالة الصحية في مستوى راق بين كل طبقات الشعب وفي جميع مناطق البلاد العربية وتربية النشء الجديد تربية بدنية سليمة .

* * *

لقد ظلت هذه (**الاهداف والغايات**) هي المبادىء الرسمية لحزب البعث العربي ، يتم الانتساب اليه على اساسها ، ويقسم المنتسبون يمين الاخلاص والولاء له التزاما بالنضال من اجلها ، وذلك حتى تم اقرار دستور الحزب اقرارا نهائيا في المؤتمر التاسيسي في نيسان ١٩٤٧ .

وكان من الطبيعي ، بعد ذلك ، ان تطوى صفحة هذه (**الاهداف والغايات**) ، وان تصبح في ذمة التاريخ ، ولكن المؤسف ان كراسة الاهداف والغايات لم يحتفظ بها كوثيقة تاريخية ، فطواها النسيان

وضاع اثرها ، على غرار الكثير من الوثائق الحزبية التي ضاعت في مراحل مختلفة من تاريخ الحزب، ولم يعد يعثر لها على اثر. ولقد جنح معظم اعضاء الحزب ، الذين ضيعوا ما كان لديهم من وثائق حزبية ثمينة ، الى تبرير ذلك بظروف اضطهاد السلطة للحزب في مراحل مختلفة من مسيرته النضالية . وهذا صحيح الى حد كبير ، ولكن اذا كان صحيحا ان الظروف القاسية التي اجتازها الحزب في عهود النضال السلبي والتنظيم السري قد اكرهت بعض اعضاء الحزب (**او اقرباءهم**) على اتلاف ماليديهم من وثائق ، خوفا من وقوعها في ايدي سلطات الامن ، فانه لابد من القول بأن هذا العامل وحده (**الاضطهاد والقمع**) لايكفي لتفسير ظاهرة فقدان الوثائق ، ولابد من الاعتراف بوجود عوامل اخرى ، يأتي في طليعتها انعدام الشعور باهمية الوثيقة التاريخية ، وهو الامر الذي خلق عادة سيئة لدى الكثيرين بأن يلقوا مافرغوا منه لتوهم في سلة المهملات ، بدلا من الاحتفاظ به ، اذا كان هناك احتمال بأن تكون له قيمة تاريخية .

مهما يكن من امر فقد ظلت **الاهداف والغايات** مفقودة ، الى ان تم العثور في العام ١٩٧٢ في محفوظات وزارة الداخلية (٣) على النسخة الاصلية من طلب الترخيص الذي قدمته قيادة الحزب الى وزارة الداخلية بتاريخ ١٠ تموز ١٩٤٥ ، وقد ربطت مع الطلب نسختان من « **مبادىء الحزب ونظامه واسماء هيئته التنفيذية وعنوان مقره الموقت** » **وذلك** « **عملا باحكام المادة السادسة من قانون الجمعيات** » ، على نحو ماورد في نص الطلب المذكور آنفا . وكانت نسخة المبادىء المرافقة لطلب الترخيص عبارة عن صفحة واحدة مطبوعة بالالة الكاتبة (**انظر الصورة رقم ٢**) وضع لها ــ بعد اسم الحزب وشعاره ــ عنوان في الهامش هو : **الاهداف والغايات .**

حزب البعث العربي

هو

منظمة سياسية قومية

شعارها

امة عربية واحدة ذات رسالة خالدة

الاهداف والغايات

١ ـ حزب البعث العربي هو حزب عربي لم يرى في امته وفي غايته المثالية فحسب بل ايضا في واقعه وتنظيمه واسلوب عمله فهو قد وجد ليكون له فروع في سائر الاقطار العربية وهو لا يعالج السياسة القطرية (ومنها السياسة السورية) الا من وجهة نظر المصلحة العربية العليا .

٢ ـ هدفه تحرير العرب في جميع اقطارهم من كل انواع الاستعمار الاجنبي وتنظيم الامة العربية في دولة مستقلة واحدة قائمة على فكرة القومية العربية في سبيل تحقيق النهضة الحديثة الشاملة وبعث الرسالة العربية الخالدة .

٣ ـ الفكرة القومية العربية هي الايمان العميق بان الشعب العربي ... بين الشعوب في نبله وتحسسه للحرية وان له عبقرية خاصة وحيوية متجددة تحفزه باستمرار الى اظهار نشاطه وكفاءته في اعمال الفكر والعمران وميادين البطولة ليكشف عن عبقريته وشخصيته على اكمل صورة تتمثل فيها الانسانية الصحيحة .

٤ ـ العربي هو من كانت لغته العربية وعاش في الارض العربية او تطلع الى الحياة فيها وتشبعت روحه بالقومية العربية والولاء الخالص للغة العرب وتاريخهم المجيد في الماضي وكان له ايمانه بوحدة مصيرهم ... في مستقبل خليق بهذا الماضي ولم يراع في ولائه احدا او فكرة اخرى ثم كانت اعماله منسجمة مع معتقده .

٥ ـ الشعب العربي مصدر كل سلطة لذلك وجب ... الحكومات من معاهدات واتفاقات ... تخل بسيادة العرب التامة .

٦ ـ الشعب العربي مصدر كل قيادة وقادة الشعب العربي هم الذين تتمثل فيهم عبقريته وفضائله ... من صميمه لا من الطبقة المستغلة التي تستظل بالاجانب وتغلب عليها المصالح الشخصية .

٧ ـ على الدولة ان تضمن لكل فرد من افراد الشعب العربي عملا يضمن له عيشا كريما ولا يجوز ان يستخدم الغرباء والاجانب في المشروعات الاقتصادية العامة والدائمة اذا كان بين المواطنين العرب من يمكنه ان يحل محلهم .

٨ ـ على كل مواطن عربي ان يخدم امته فكريا او يدويا بشرط ان يخدم بعمله مصلحة المجموع وينسجم معها

٩ ـ التعليم في البلاد العربية موحد في الفكرة والاسلوب يقوم على اساس الفكرة العربية التي تعتبر الامة العربية وحدة حية في ماضيها وحاضرها ومستقبلها ويوجه وفقا لاهداف النهضة القومية المنشودة

١٠ ـ احترام الحريات العامة من قول ونشر وخطابة واجتماع ولا يجوز ان يستفيد من هذه الحرية الجمعيات والافراد المتعصبون او المأجورون لدولة اجنبية والذين يعملون لغير الفكرة العربية ومصلحة العروبة .

١١ ـ اعادة النظر في كل التشريع الموجود لتوحيده وتوفيقه مع الروح العربية والمصلحة العربية

١٢ ـ جعل الحالة الصحية في مستوى راق بين كل الطبقات الشعبية في جميع مناطق البلاد العربية وتربية النشء الجديد تربية بدنية سليمة .

● **نص (الاهداف والغايات) كما قدم مع طلب الترخيص في ١٠ تموز ١٩٤٥** ●

في العام ١٩٧٢ كان العهد قد بعد قليلا عن مرحلة (الاهداف والغايات) ، اذ كان قد مضى عليها حوالي ثلاثين عاما ، فلا عجب ان حسب كثيرون ــ بمن في ذلك بعض قدامى البعثيين الذي عاصروا تلك المرحلة (٤) ــ ان نص (الاهداف والغايات) المقدم مع طلب الترخيص هو نصها الكامل ، وساد هذا الاعتقاد الخاطىء لدى الكثرة الغالبة ــ وكذلك لدى كاتب هذه السطور ــ الى ان ظهرت في مجلة **(المناضل)** صورة جزئية (٥) تمثل الصفحتين الثانية والثالثة من (الاهداف والغايات) ، فلفتت الانظار الى اختلاف واضح بين هذا النص المنشورة صورته في (المناضل) وبين النص المرافق لطلب الترخيص ، ومن هنا كانت نقطة الانطلاق للعثور على النص الاصلي ، الذي يجده القارىء كاملا في بداية هذه المقالة .

الفروق بين النصين :

هناك اذن نصان للاهداف والغايات : **نص اصلي ونص مختلف عن الاصل ارفق بطلب الترخيص المقدم الى وزارة الداخلية في ١٠ تموز ١٩٤٥ ، فما هي الفروق بين النصين ؟**

١ ــ حذفت من النص الاصلي المواد (٥ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١٣ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠) . ويبلغ عدد المواد المحذوفة احدى عشرة مادة ، اي حوالي نصف مواد الاهداف والغايات ، التي تبلغ في الاصل ثلاثا وعشرين مادة .

٢ ــ حذف التبويب (ا،ب،ج،د) في النص المجتزا ، كذلك اختلف ترقيم المواد بنتيجة الحذف والاختصار .

٣ ــ اسم المبادىء في الاصل (اهداف وغايات) ، بصيغة التنكير لا التعريف ، وذلك لان « **الحزب لم ينظر اليها آنذاك على انها الكلمة الفصل ، وانما اراد منها ان تكون دليلا ومرشدا ، تغنى بالممارسة والمعرفة** » (٦) . اما اسم المبادىء في النص المجتزا فقد اضيفت اليه اداة التعريف فأصبح **(الاهداف والغايات)** .

٤ ــ عرف النص الاصلي حزب **(البعث العربي)** بانه منظمة سياسية قومية شعبية **اشتراكية انقلابية ، اما النص المجتزا فقد**

حذفت منه الصفات الثلاث الاخيرة ، وبقيت الصفتان الاوليان فقط .

٥ ــ في النص المجتزأ بعض الاخطاء **(قد تكون تصحيفات طباعية غير مناسبة)** جعلت النص ركيكا ، وافرغته احيانا من معناه ، مثال ذلك كلمة **(يخرجون)** في المادة السابعة من النص الاصلي صارت **(ليخرجوه)** ، فلم يعد للجملة اي معنى (المادة ٧ ، التي اصبح رقمها ٦ في النص المجتزأ) .

دوافع الحذف والاجتزاء :

كانت الدوافع ، التي حدت بقيادة الحزب آنذاك **(تموز ١٩٤٥)** الى حذف حوالي نصف المبادىء ، دوافع براغماتية عملية بحتة . فلابد ان القيادة آنذاك قد توهمت ان حذف بعض المبادىء من طلب الترخيص يمكن ان يخدع السلطة ويجعلها توافق على اضفاء الصفة الشرعية والقانونية على نشاطه السياسي . ولالقاء مزيد من الاضواء على هذه المسألة نوجز الظروف السياسية المحيطة بها في النقاط التالية :

١ ــ كان الحزب قد شن حملة على حكم فلول الكتلة الوطنية في تلك المرحلة ، وكانت الحملة عنيفة جدا ، بدأت في ٨ آذار ١٩٤٥ ببيان يتعرض بالنقد لرئيس الجمهورية آنذاك **(شكري القوتلي)** شخصيا . فلجأ الحكم الى سياسة البطش والقمع ضد الحزب ، واستخدم كل مايملك من وسائل في هذا المضمار من اعتقال ونفي وتشريد ، واستمرت هذه المعركة بين الحزب والسلطة بلا هوادة حتى ٢٠ ايار ١٩٤٥ (٧) .

٢ ــ في ٢٠ ايار ١٩٤٥ ، اذاع الحزب بيانا عنوانه **((في سبيل الجهاد الوطني))** ، اعلن فيه **هدنة مع الحكومة** ، بمناسبة احتدام المعركة الوطنية ضد الاستعمار الفرنسي ، وضرورة الوحدة الوطنية وارجاء اثارة التناقضات الثانوية (٨) ، وانصرف الحزب عن معركته مع الحكم الى فتح باب التطوع في **((فرق الجهاد الوطني))** ، التي جعل مكتبه (٩) المفتتح حديثا مقرا لها .

٣ ــ جاء العدوان الفرنسي الغاشم على دمشق الآمنة والمدن السورية الاخرى بعد الهدنة التي اعلنها الحزب بتسعة ايام فقط ، اي في ٢٩ ايار ١٩٤٥ . وفي ذلك المناخ السياسي الذي التقت فيه قلوب المواطنين جميعا في وحدة وطنية متراصة الصفوف في مواجهة

الاستعمار الفرنسي ، راود اذهان القيادة الحزبية آنذاك امل في ان تكون هذه المعركة الوطنية مع قوى العدوان الاستعماري الفرنسي قد غسلت قلوب الطبقة الحاكمة من حقدها على الحزب ، ومن آثار معركتها العنيفة معه ، فقدرت القيادة ان مناخ الوحدة الوطنية النقي قد يكون افضل فرصة لتقديم طلب للترخيص يحظى بالموافقة .

٤ ــ ولكن رغم الامل الذي علقته القيادة على مناخ الوحدة الوطنية ، فقد ظلت تنتابها الهواجس ، وتخشى ان يجد وزير الداخلية (١٠) في طلب الترخيص فرصة للتنفيس عن حقده الشخصي ، فيعمد الى الرفض ، ولاسيما ان الوزير كان قد عين في منصبه في ٤ اذار ١٩٤٥ ، وجاءته المعركة مع الحزب بعد اربعة ايام فقط من تعيينه ، فاعتبرها معركته الشخصية ، يتدرب فيها على اساليب البطش والتنكيل من جهة ، ويبرهن من جهة اخرى على تفانيه في خدمة **((زعيمه))** ، وعلى ولائه لولي نعمته من جهة اخرى . زد على ذلك ان وزير الداخلية في تلك المعركة كان يمثل الوجه البشع للسلطة ، الذي كان دوره اساسا هو تحمل الاوزار والاساءات بدلا منها . واذا كان الوزير قد تحمل ذلك كله ، مكرها او راضيا ، فلابد ان ذلك قد اورثه رغبة في الانتقام من الحزب ، اذا سنحت له الفرصة لذلك . وقد عبرت قيادة الحزب عن توجسها من غلبة النزعة الشخصية لدى وزير الداخلية في هذه المناسبة ، تعبيرا صريحا في نص طلب الترخيص ، عندما قالت : ((**لا نجهل وجود نزعة سائدة عند بعض رجال الحكم لاعاقة قيام الهيئات والاحزاب السياسية .. ولكننا نامل ان تسيطر الروح الدستورية على النزعة الشخصية في مثل هذه الشؤون القومية**)) (١١) .

٥ ــ ان نظرة سريعة نلقيها على المواد المحذوفة تؤكد بجلاء ماذهبنا اليه من ان الحذف كان اجراء **((براغماتيا)) يتوخى تجنب رفض** الموافقة على الترخيص ، وتحاشي اعطاء وزارة الداخلية ذريعة لهذا الرفض . ان ابرز ماحذف هو التالي :

آ ــ وصف الحزب بأنه شعبي واشتراكي وانقلابي (١٢)

ب ــ المادة ٥ التي تتحدث عن الاقليات القومية .

ج ــ المادة ٨ التي تقول ان الدولة العربية المنشودة دولة اشتراكية ، والمادة ٩ التي تحد من حق التملك ، والمادة ١٠ التي تجعل الموارد والمرافق ملكا للدولة وتتحدث عن حق الدولة في التدخل في تنظيم الاقتصاد في المجتمع ، والمادة ١٣ التي تطلب وضع تشريع يصون حقوق العمال في مواجهة الراسماليين (**انظر بعض هذه المواد المحذوفة في الصورة رقم ٣**) .

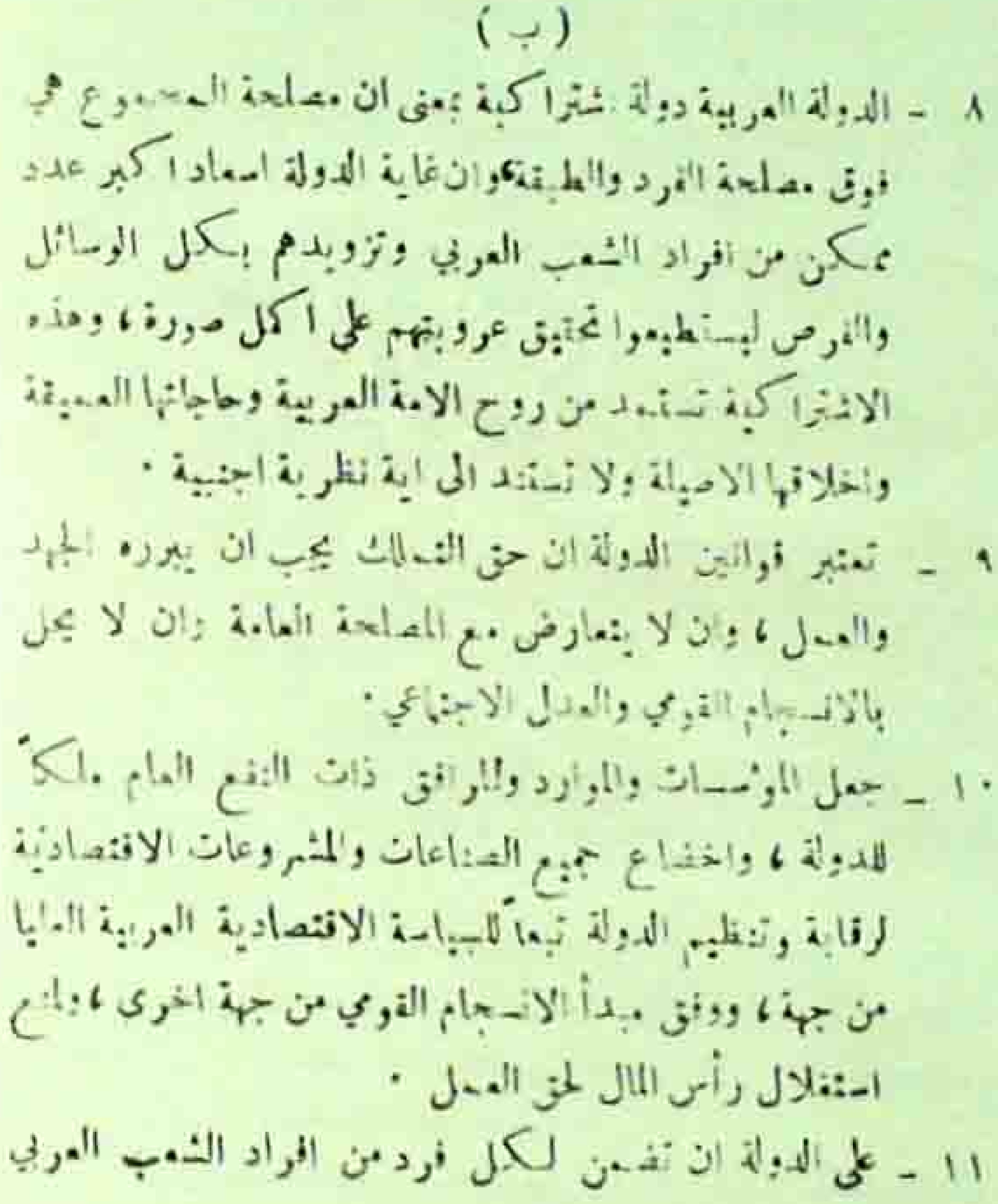
(ب)

٨ - الدولة العربية دولة اشتراكية بمعنى ان مصلحة المجموع هي فوق مصلحة الفرد والطبقة، وان غاية الدولة اسعاد اكبر عدد ممكن من افراد الشعب العربي وتزويدهم بكل الوسائل والفرص ليستطيعوا تحقيق عروبتهم على اكمل صورة ، وهذه الاشتراكية تستمد من روح الامة العربية وحاجاتها العميقة واخلاقها الاصيلة ولا تستند الى اية نظرية اجنبية .

٩ - تعتبر قوانين الدولة ان حق التملك يجب ان يبرره الجهد والعمل ، وان لا يتعارض مع المصلحة العامة وان لا يخل بالانسجام القومي والعدل الاجتماعي .

١٠ - جعل المؤسسات والموارد والمرافق ذات النفع العام ملكاً للدولة ، واخضاع جميع الصناعات والمشروعات الاقتصادية لرقابة وتنظيم الدولة تبعاً للسياسة الاقتصادية العربية العليا من جهة ، ووفق مبدأ الانسجام القومي من جهة اخرى ، ولمنع استغلال رأس المال لحق العمل .

١١ - على الدولة ان تضمن لكل فرد من افراد الشعب العربي

● **بعض المواد المهمة التي حذفت من النص الاصلي** ●

د ــ في مايتعلق بالتعليم حذفت المواد ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ ، وابرزها النص على اخضاع المدارس والمعاهد الاجنبية لقوانين المعارف .

هـ ــ وفي ما يتعلق بالصحافة ووسائل النشر حذفت المادتان ١٩ و ٢٠ ، ولاسيما مايتعلق بمراقبة موارد الصحف .

ان من الواضح ان الحذف لم يكن اجتزاء اعتباطيا ، وانما كان حذفا انتقائيا توجهه فكرة اجتناب اعطاء وزير الداخلية اية حجة يتذرع بها للرفض ، لكن هذا كله ذهب عبثا ورفض الترخيص ، واستمر الحزب في نضاله ونشاطه السياسي ، وكأن شيئا لم يكن .

اثر المبادىء السابقة في دستور الحزب :

لا ريب في ان دستور الحزب ، الذي اقره المؤتمر التاسيسي في نيسان ١٩٤٧ ، يعد خطوة متقدمة جدا ، سواء بالقياس الى مبادىء (**بعث**) الارسوزي ، او بالقياس الى الاهداف والغايات . والواقع ان وضع (**الدستور**) واقراره كانا نابعين من شعور شامل واقتناع عام لدى اعضاء الحزب في تلك المرحلة من تاريخه ، بان (**الاهداف والغايات**) لم تعد كافية للتعبير عن مبادىء الحزب ، دع عنك مبادىء (بعث) الارسوزي الشديدة الايجاز والاختصار ، والعظيمة التركيز والتكثيف ، حتى كأنها اقرب الى الشعارات منها الى المبادىء .

لقد كان انعقاد المؤتمر التاسيسي نفسه نتيجة لهذا الاقتناع وذلك الشعور ، علاوة على الرغبة الاجماعية بتوحيد صفوف البعثيين آنذاك في حزب واحد ، بدلا من حزبين ، وعلى هذا فقد قدمت الى المؤتمر التاسيسي ثلاثة مشروعات للدستور : اولها من اللجنة التحضيرية للمؤتمر (١٣) ، **والثاني قدمه الدكتور وهيب الغانم** ، والثالث لم يعد بالامكان تحديد الجهة التي تقدمت به (١٤) ، وكان الدستور في النهاية محصلة للمناقشات التي دارت في المؤتمر لهذه المشروعات الثلاثة .

فماذا اخذ الدستور من المبادىء السابقة ؟ يتلخص ما اخــذه الدستور من المبادىء السابقة بما يلي :

١ ـ ضمن الدستور المبدا الاول من مبادىء (بعث) الارسوزي، وهو **« العرب امة واحدة »** ، في استهلال المبدا الاساسي الاول ، فاصبح كما يلي : **« العرب امة واحدة ، لها حقها الطبيعي في ان تحيا في دولة واحدة ،** وان تكون حرة في توجيه مقدراتها .. » .

٢ ـ بقي تعريف (البعث العربي) على غلاف الدستور بأنه **« منظمة سياسية قومية ، شعبية اشتراكية انقلابية »** ، كما كان على غلاف (الاهداف والغايات) حرفيا (انظر الصورتين رقم ١ ورقم ٤) .

حزب

البعث العربي

منظمة

سياسية ، قومية ، شعبية ، اشتراكية ، انقلابية

تأسست عام ١٣٥٩هـ - ١٩٤٠ م

شعارها

امة عربية واحدة — ذات رسالة خالدة

● الغلاف الداخلي لدستور الحزب في طبعته الاولى (١٧ حزيران ١٩٤٧) ●

٣ ـ بقي شعار **(البعث العربي) كما هو : امة عربية واحدة ـ ذات رسالة خالدة .**

٤ ـ ضمن الدستور فحوى المادة ٢١ من (الاهداف والغايات) في صلب المبدا الثاني من المبادىء الاساسية ، فاصبحت كما يلي : **« حرية الكلام والاجتماع والاعتقاد والفن مقدسة لايمكن اية سلطة ان تنتقصها » .**

٥ ـ اخذ الدستور لب المادة ١١ من (الاهداف والغايات) وادخله في صلب المبدا الثاني من المبادىء الاساسية كما يلي : « ٢ ـ قيمة المواطنين تقدر ـ بعد منحهم فرصا متكافئة ـ بحسب العمل الذي يقومون به في سبيل تقدم الامة العربية وازدهارها دون النظر الى اي اعتبار آخر . كما ادخله في البند الاول من المادة الثالثة من « سياسة الحزب الاجتماعية » كما يلي : « العمل الزامي على كل من يستطيعه ، وعلى الدولة ان تضمن عملا فكريا او يدويا لكل مواطن » .

٦ ـ المادة الاولى من (الاهداف والغايات) تقابلها في الدستور المادة الاولى من المبادىء العامة ، التي اصبحت كما يلي : حزب (البعث العربي) **حزب عربي شامل ، تؤسس له فروع في سائر الاقطار العربية ، وهو لا يعالج السياسة القطرية الا من وجهة نظر المصلحة العربية العليا » .**

٧ ـ المادتان ٦ و ٧ في (الاهداف والغايات) اصبحتا المادة الخامسة من المبادىء العامة في الدستور كما يلي : « حزب (البعث العربي) شعبي يؤمن بأن السيادة هي ملك الشعب ، وانه وحده مصدر كل سلطة وقيادة ، وان قيمة الدولة ناجمة عن انبثاقها عن ارادة الجماهير ، كما ان قدسيتها متوقفة على مدى حريتهم في اختيارها ، لذلك يعتمد الحزب في اداء رسالته على الشعب ويسعى للاتصال به اتصالا وثيقا ، ويعمل على رفع مستواه العقلي والاخلاقي

والاقتصادي والصحي لكي يستطيع الشعور بشخصيته وممارسة حقوقه في الحياة الفردية والقومية » . كما اخذت من هاتين المادتين المادة الثالثة من سياسة الحزب الخارجية ، التي تقول : « **لما كان الشعب العربي وحده مصدر كل سلطة .. » الخ .**

٨ ـــ المادة الثانية من (الاهداف والغايات) ضمنها الدستور في البندين ١ و ٢ من المادة السادسة من المبادىء العامة على النحو التالي : « ١ ـــ النضال ضد الاستعمار الاجنبي لتحرير الوطن العربي تحريرا مطلقا كاملا ، ٢ ـــ النضال لجمع شمل العرب كلهم في دولة مستقلة واحدة » . كما ضمنها في المادة الثانية من سياسة الحزب الخارجية كما يلي : « يناضل العرب بكل قواهم لتقويض دعائم الاستعمار والاحتلال وكل نفوذ سياسي او اقتصادي اجنبي في بلادهم .

٩ ـــ المادة الرابعة من (الاهداف والغايات) اصبحت المادة العاشرة من المبادىء العامة في الدستور على النحو التالي : « **العربي هو من كانت لغته العربية ، وعاش في الارض العربية او تطلع الى الحياة فيها وآمن بانتسابه الى الامة العربية » .**

١٠ ـــ لحق تعديل اساسي المادة الخامسة من (الاهداف والغايات) ، فاصبحت المادة الحادية عشرة من المبادىء العامة كما يلي : « **يجلى عن الوطن العربي كل من دعا او انضم الى تكتل عنصري ضد العرب ، وكل من هاجر الى الوطن العربي لغاية استعمارية » .**

١١ ـــ اما المادة ٨ من (الاهداف والغايات) فقد اصبحت المادة الاولى والثانية والثالثة من سياسة الحزب الاقتصادية في الدستور على النحو التالي : « **المادة الاولى : حزب (البعث العربي) اشتراكي يؤمن بان الثروة الاقتصادية في الوطن ملك للامة .** المادة الثانية : ان التوزيع الراهن للثروات في الوطن العربي غير عادل ، **ولذلك يعاد النظر في امرها ، وتوزع بين المواطنين توزيعا عادلا .** المادة الثالثة : المواطنون جميعا متساوون بالقيمة الانسانية ، **ولذا فالحزب يمنع استثمار جهد الاخرين » .**

١٢ ـــ واما المادة ٩ من (**الاهداف والغايات**) المتعلقة بحق التملك وحدوده ، فقد فصلت تفصيلا في **الدستور** في مواد سياسة الحزب الاقتصادية ، هي المواد الخامسة المتعلقة بتحديد الملكية الزراعية ، والسادسة المتعلقة بتحديد الملكية الصناعية ، والسابعة المتعلقة باشتراك العمال في ادارة المعامل وارباحها ، والثامنة المتعلقة بملكية العقارات والتاسعة المتعلقة بحق الارث (١٥) .

١٣ ـــ المادة ٢٣ من (الاهداف والغايات) اصبحت المادة الثانية من سياسة الحزب الاجتماعية على النحو التالي : « **تنشيء الدولة على نفقتها مؤسسات الطب الوقائي والمصحات والمستشفيات ، التي تفي بحاجة المواطنين كلهم على الوجه الاكمل ، وتضمن لهم المعالجة المجانية » .**

١٤ ـــ المادة ١٠ من (الاهداف والغايات) المتعلقة بملكية الدولة للموارد والمرافق اصبحت هي المادة الرابعة من سياسة الحزب الاقتصادية في الدستور ، وذلك كما يلي :

« **المؤسسات ذات النفع العام ، وموارد الطبيعة الكبرى ، ووسائل الانتاج الكبير ، ووسائل النقل ملك الامة ، تديرها الدولة مباشرة ، وتلغى الشركات والامتيازات الاجنبية .**

١٥ ـــ المادة ١٣ من (الاهداف والغايات) اصبحت البند الرابع من المادة الثالثة من سياسة الحزب الاجتماعية في الدستور ، على النحو التالي : « **سن تشريع عادل للعامل يحدد ساعات العمل اليومي ويمنحه عطلة اسبوعية وسنوية ماجورتين ، ويصون حقوقه ويكفل التامين الاجتماعي في الشيخوخة وتعويض العطل الجزئي او الكلي اثناء العمل » .**

١٦ ـــ اما الفصل (ج) من (الاهداف والغايات) بمواده ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ المتعلقة بالتعليم فقد اصبحت في الدستور فصلا عنوانه « سياسة الحزب في التربية والتعليم » . فالمادة ١٤ من

الاهداف تقابلها المادة الاولى من هذا الفصل ، ونصها : « طبع كل مظاهر الحياة الفكرية والاقتصادية والسياسية والعمرانية والفنية بطابع **قومي عربي** ، يعيد للامة صلتها بتاريخها المجيد ، ويحفزها الى ان تتطلع الى مستقبل امجد وامثل » . واما المادة ١٥ من الاهداف فتقابلها المادة الثالثة من ذلك الفصل التي تقول : « التعليم بكل مراحله مجاني للمواطنين جميعا ، والزامي في مراحله الابتدائية والثانوية » . واما المادة ١٦ فتقابلها في الدستور المادة الرابعة من فصل التربية والتعليم التي تقول : « تؤسس مدارس مهنية مجهزة باحدث الوسائل ، والدراسة فيها مجانية . واما المادة ١٧ فتقابلها المادة الثانية التي تقول : « التعليم وظيفة من وظائف الدولة وحدها ، ولذا تلغى كل مؤسسات التعليم الاجنبية والاهلية . واما المادة ١٨ فقد نقلت بالحرف الواحد في المادة الخامسة من فصل التربية والتعليم كما يلي : **((حصر مهنة التعليم وكل ماله مساس بالتربية بالمواطنين العرب ، ويستثنى من ذلك التعليم العالي))** .

* * *

هذا مايتعلق باثر النصوص في النصوص ، وهو — على اهميته الكبرى — لايعد شيئا بالنسبة الى تواصل روح البعث واستمراريتها في مراحل تاريخه المتعاقبة .

الهوامش

١ — لم نعثر على هذه المبادىء في وثيقة مكتوبة ، وانما نقلت بروايات متعددة تعتمد على الذاكرة ، منها ثلاث روايات مختلفة للدكتور وهيب الغانم ورواية رابعة للدكتور سامي الجندي : انظر الدكتور وهيب الغانم في مجلة (المناضل) ، العدد ٩٠ ، تشرين الاول ١٩٧٦ ، ص ٤٦ ، والعدد ٩٣ ، كانون الثاني ١٩٧٧ ، ص ٩ ؛ انظر ايضا مخطوطة مطولة غير منشورة للدكتور وهيب نفسه ، بلا تاريخ ، ص ٧٠ — ٧١.انظر كذلك سامي الجندي في كتابه (البعث) ، دار النهار للنشر ، بيروت ١٩٦٩ ، ص ٢٢ .

٢ — بحسب رواية الدكتور شاكر الفحام ، الذي زودنا ، مشكورا ، بهذه الوثيقة .

٣ — كان ذلك بناء على طلب القيادة القومية (مكتب الدعاية والنشر والاعلام) بمناسبة قرب الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لميلاد الحزب ، وقد نشر نص طلب الترخيص مع نصوص الاوراق المرافقة له ، في الكتاب الذي اصدره مكتب الدعاية والنشر والاعلام بالقيادة القومية في كانون الثاني ١٩٧٣ عن « احتفالات الذكرى الخامسة والعشرين لتاسيس حزب البعث العربي الاشتراكي » (انظر الكتاب المذكور ص ٣٣٩ — ٣٤٤) . وقبل ذلك بشهر واحد ، اي في كانون الاول ١٩٧٢ ، صدر الجزء الاول من سلسلة (نضال البعث) في طبعته الثالثة ، وفيه نص (الاهداف والغايات) كاملا ، ولكن « وثيقة » وزارة الداخلية القت على قيمته التاريخية ظلالا من الشك ، لان الطبعة المشار اليها ذكرت في تقديمها للموضوع ما يلي بالنص : « وفيما يلي نص الكتاب الموجه الى وزارة الداخلية ، ومبادىء حركة (البعث العربي) المرفق به » ، وهذا خطألان النص المرفق بطلب الترخيص في محفوظات وزارة الداخلية نص مختلف (انظر الصورة رقم ٢) . زد على ذلك ان (البعث العربي) في تلك الاونة كان قد تحول من حركة الى حزب ، بدليل غلاف الاهداف والغايات (انظر الصورة رقم ١) ، ومن الملاحظ ان الطبعة الاولى من (نضال البعث) ، الصادرة في تموز ١٩٦٣ ، اكتفت بنشر نص كتاب طلب الترخيص دون مرفقاته (انظر نضال البعث ، ج ١ ، ط ١ ، ص ١٠٤ ، ١٠٥ ، وكذلك ط ٣ ص ٧٠ — ٧٤) .

٤ — ومنهم الدكتور وهيب الغانم في مخطوطته غير المنشورة المذكورة آنفا ، ص ٨٧ — ٩٤ ، (نرجح ان المخطوطة كتبت في العام ١٩٨٤ او العام ١٩٨٥) .

٥ — مجلة (المناضل) ، العدد ١٢٠ ، نيسان ١٩٧٩ ، ص ١٩ .

٦ — المناضل ، المصدر نفسه ، ص ١٧ — ٢٠ .

٧ — انظر نص بيان ٨ آذار ١٩٤٥ الكامل في نضال البعث ، ج١ ، ط٣ ، ص ٣٨ — ٤٢ . (نشر ايضا في الطبعة الاولى ، ص ٤٨ — ٥٥ ، ولكن حذفت منه فقرة هامة واساسية) . ومن اجل مزيد من المعلومات عن معركة الحزب مع السلطة آنذاك انظر ايضا الصفحات ٤٣ — ٤٨ و ٥١ — ٥٣ و ٥٨ — ٥٩ من الطبعة الثالثة .

٨ — انظر نصه في المصدر السابق نفسه ، ص ٦٥ — ٦٦ .

٩ — كان اول مكتب للحزب في تاريخه ، وهو دار عربية متواضعة وقديمة استؤجرت من صاحبها (وكان مواطنا من آل العجلاني) ، وكان موقع الدار في حي القنوات (شابكلية) رقم ٢٧ .

١٠ — كان صبري العسلي هو الذي يتولى وزارة الداخلية آنذاك .

١١ — كانت النتيجة مصدقة لمخاوف الحزب ، ذلك ان وزارة الداخلية لم

تكتف برفض الموافقة وانما طلبت باستخفاف من قيادة الشرطة « الهام المستغني ان مقام الوزارة لم يوافق على هذا الطلب ، وان تشكيل الاحزاب السياسية ممنوع الان » ، وقد ردت القيادة خطيا على الوزارة بقولها : « ونحن نعتبر ان تاليف الاحزاب حق مقدس من حقوق الامة كفله الدستور ، وليس للحكومة ان تمنعه عن احد من المواطنين » (راجع كتاب « احتفالات الذكرى الخامسة والعشرين » المذكور آنفا .

١٢ ـ كانت الانقلابية في لغة الحزب في تلك الايام تعني الثورية بمفردات الحزب اليوم .

١٣ ـ كان من اعضائها المرحوم الدكتور عبد المنعم شريف والدكتور جمال اتاسي .

١٤ ـ رواية شفوية للدكتور شاكر الفحام ، وكان واحدا من أمناء سر المؤتمر التاسيسي .

١٥ ـ راجع نصوص هذه المواد في دستور الحزب .

دراسات سياسية

اغضاب الامبريالية والصهيونية اهون من ارضائهما..

الرفيق د. **ياسين سلمان**

نقرا ونسمع الكثير هذه الايام عن **فلسفة الاستسلام** . وتروج على عجل ، روح التخلي عن المبادىء والقيم « **انسجاما مع روح العصر** » كما يشاع ، حتى ليخال للمرء ان « العمليات » تجري على قدم وساق لمحاكمة القرن العشرين ، على انه القرن الشارد من التاريخ ، ولاعادته الى الحالة الطبيعية ، الى بيت الطاعة الاستعماري ، وارجا عنا نحن الى القرن التاسع عشر او ما قبل ، الى العبودية والقهر والاستغلال ، بينما يفتتح الاسياد القرن الحادي والعشرين وهم اكثر استقرارا وامنا وضمانا لمستقبلهم .

وللاسف الشديد فقد انساق مع هذه الموجة اناس كانوا بالامس القريب مناضلين ، واساتذة في البرهنة على ان التاريخ لايمكن ان يعود الى الوراء ، وهاهم اليوم يفلسفون للخيانة على انها « **مرونة** » وللاستسلام على انه «**ضرورة**» .

ذلك كله يجري امام المشاهد العربي ، وكأنه يشاهد فلما متقن الصنع ، يحكي حتمية الاستسلام ، الذي بدأ مع رحلة **السادات** ، الانسان « **المتحضر** » ، والذي اخترق « **الحاجز النفسي** » وفهم « **روح العصر** » ، التي ستحقق « **الرخاء** » للجميع في زمن « **الشح والقلق** » ، على اساس « الوئام العربي الاسرائيلي وانسانية الدولار الامريكي » .

غير ان الواقع ، ليس فلما متقن الصنع . كما ان الانسان العربي ليس متفرجا ، بل مشاهدا ومتأثرا ، مقارنا وفاعلا وصانعا لمستقبل غير المستقبل المصنوع في الولايات المتحدة « **خصيصا لمنطقة الشرق الاوسط** » .

يقول الواقع ان العرب ، عرب الردة ، عرب امريكا ، عرب الاعتدال كما تسميتهم المهذبة في اعلام الغرب ، قد قدموا آخر مايستطيعونه في سلم التنازلات فماذا بعد ؟! واين السلام ؟!

ويرى الانسان العربي ان « اسرائيل » هي الان ابعد ماتكون عن السلام والقبول بدولة فلسطينية مستقلة ، فيطمئن الى معرفته بهذا الكيان العنصري الاستيطاني القائم على الحرب والعدوان وصراع الوجود مع الامة العربية . يعرف هذا الانسان العربي برنامج هرتزل ، مؤسس الحركة الصهيونية في رسالته الى رودس «برنامجي هو برنامج استعماري ، وان على الصهاينة اقامة نقطة متقدمةلاوروبا في فلسطين كجزء من متراس ضد آسيا » . ويتذكر مطالبة جابوتنسكي عام ١٩١٢ « بتحويل العرب الى اقلية » . وقرار الكنيست الاسرائيلي عام ١٩٧٢ حول « حق اليهود التاريخي في كل ارض فلسطين مسألة لا جدال فيها » . وبالتأكيد فان هذا العربي سمع باعلان شارون مؤخرا في باريس الذي اكد فيه « ان اسرائيل ترفض كافة مقترحات السلام ، وان امكانية تخلي الاسرائيليين عن الضفة الغربية وقطاع غزة ما هي الا اوهام ضعيفة يجب على اوروبا عدم تبنيها » .وفي هذا النطاق يفهم انساننا خطة شامير « الحكم الذاتي الموسع » على انها

ليست موقفا جديدا قابلا للتطوير كما يتوهم الواهمون او يحاولون خداع من امكن به بل يفهمها على حقيقتها الرامية الى ذر الرماد في العيون لكسب الوقت وانهاء الانتفاضة .

وهذا الانسان العربي يرى ان من توضع به الثقة ليكون ضامنا للسلام هو العدو الاول للسلام في العالم ، وفي هذه المنطقة بالذات . يقولون ان الامبريالية الامريكية غيرت جلدها او انها في طريقها الى تغيير جلدها ، انسجاما مع روح العصر ، ولكن ـــ يتساءل الانسان العربي ـــ اية امبريالية هذه التي تغير جلدها ؟ **اهي التي تعتبر العالم الثالث باجمعه ساحة مشروعة لاية عملية ترى انها تخدم مصالحها ؟!**

امن اجل السلام قامت هذه الامبريالية بغزو غرينادا وليبيا ولبنان واسقطت الطائرات الليبية او الطائرة المدنية الايرانية عن سابق رصد وتصميم وعلى متنها ـــ ٢٩٨ ـــ راكبا ؟!

امن اجل السلام تشيع عدم الاستقرار في العالم ، من افغانستان الى غرينادا ولبنان ، وتغذي الفتن والحروب ، وتأخذ على عاتقها تأديب اي بلد صغير في العالم لاترضى عنه ؟!

امن اجل السلام تمارس يوميا هذه الغطرسة والوقاحة في مخالفة الاعراف والقوانين الدولية واستفزاز قوى التحرر والديمقراطية في العالم ؟!

امن اجل السلام تنادي بحقوق الانسان ، وحقوق هذا الانسان في داخلها وهي الاكثر اضطهاد ، كما في الدول التي تسير في فلكها وترضى عن حقوق الانسان فيها مثل التشيلي ، وجنوب افريقيا ، او اي نظام قمعي ديكتاتوري في العالم ؟!

ان الانسان العربي يرى ان تواجد هذه الدولة في منطقتنا ليس تواجدا من اجل السلام وانما « هو تواجد عدواني خطير يهدد الملاحة الدولية وينتهك السيادة الدولية ويهدد الامن الوطني

لشعوب المنطقة » ، ويرى كما يرى العالم ، على حد تعبير وكالة نوفوستي في ٩ / ١ / ١٩٨٩ « **ان الشيء الوحيد الذي يطفو على السطح والذي يجب ان نتحدث عنه دون مواربة او التواء هو ان تحركات واشنطن هذه تزكم الانوف برائحة الارهاب** » الذي اعتمدته سياسة رسمية لها بالاضافة الى سياسة الاساطيل والقواعد العسكرية .

ان السلام الذي تريده زعيمة الامبريالية هذه ، على حد تعبير قائد الثورة الكوبية فيدل كاسترو في الذكرى الثلاثين لانتصارها : « السلام الذي تريده الامبريالية هوماسميناه يوما بالسلام الروماني المبني على عقيدة عسكرية للسيطرة على العالم » .

اذن فالسلام لايصنعه ارضاء الامبريالية والصهيونية . ان السلام ، كما عبر حسنين هيكل لجريدة الراي العام الكويتية مؤخرا « لايستجدى ولاتصنعه ورقة وانما موازين قوى » ، وهذا السلام لاتضمنه قوة امبريالية مغتصبة لحقوق الشعوب ، بل تضمنه الشعوب ذاتها في حركتها وتصميمها على التحرر والتقدم .

يقولون ان«اسرائيل» اصبحت تمتلك القنبلة النووية واسلحة جديدة اكثر فتكا ودمارا ، للتدليل على العجز وتسويغ التهرب من المسؤولية والقبول بالامر الواقع ، ونقول نعم : ولكن ماذا تستطيع ان تفعل هذه الاسلحة الان ضد الانتفاضة الفلسطينية الباسلة ؟ ماذا تستطيع ان تفعل ضد المقاومة الوطنية اللبنانية في الجنوب اللبناني المحتل ؟! بل ماذا استطاعت ان تفعل قوة الولايات المتحدة ذاتها في الفيتنام ، او حتى في لبنان عام ١٩٨٣ ؟!

ان هذا الموقف الواقعي البدهي لايعني ابدا اننا من هواة الحروب والقتل والدمار ، كما هي نغمة الاعلام الصهيوني الامبريالي ، وانما نحن نسلك هذا الطريق من اجل ان ندفع القتل والاذى عنا . ومن اجل هذا فاننا كما قال **الرفيق المناضل حافظ الاسد ، في الذكرى الثامنة عشرة للحركة التصحيحية** . « **نشق**

طريقنا وهو الطريق الصحيح ، الذي لا مكان فيه للمتخاذلين ولا للمراهنين على الاوهام ولا للمستعجلة الى الحلول الاستسلامية . طريقنا هو طريق العزة والكرامة » هو مواصلة « السير على طريق الصمود ، وصولا الى ما نبتغيه من سلام عادل » .

غير ان فلسفة الهزيمة العربية اليوم راحت تبرر ذاتها مرة اخرى بالمناخ الدولي والتوجهات السلمية للاتحاد السوفياتي ، في اطار البرسترويكا . فبعض دعاتها ــ دعاة الهزيمة ــ الذين يدعون قراءة البرسترويكا عربيا ، يقولون انهم يطبقون البروسترويكا عمليا ، في حوارهم مع العدو الصهيوني والامبريالية الامريكية ، في اطار التراجعات المتبادلة ، وصولا الى الحلول الوسط ، عبر المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط . والبعض الاخر يقولون :

ان الاتحاد السوفياتي ترك العالم الثالث تحت رحمة الولايات المتحدة الامريكية ومطامعها وسياستها ونفوذها .. الخ . ان هذا التسويغ يعني في احسن الاحوال فهما قاصرا للبرسترويكا وتطبيقا ميكانيكيا ساذجا لها . او في اغلب الاحوال تشويها متعمدا لسياسة التغيير التي يعتمدها الاتحاد السوفياتي الصديق من اجل ان يجدد ذاته اقتصاديا وديمقراطيا ، وان يدخل القرن الحادي والعشرين وهو اقدر وامنع واصلب في مواجهة الامبريالية .

ان التخلي عن القوة ، وحرق السفن ، وتجاهل حقائق الصراع والاستجداء والتراجع ، تحت غطاء الدبلوماسية والسلام ، لا يربطه رابط بأي منطق ثوري او شبه ثوري ، بل انه منطق الخيانة او العمالة ، ولافرق بين الاثنين ، ومهما كانت البراقع .

اما ان الاتحاد السوفياتي قد اخذ يتخلى عن العالم الثالث ، فهو منطق مرفوض تماما ، فالاتحاد السوفياتي ، انطلاقا من مسؤوليته الشاملة تجاه الانسانية والحضارة الكونية ، طرح برنامجه السلمي امام العالم ، ولكن هذا البرنامج لا تساهم في تنفيذه شعوب ضعيفة مستضعفة في العالم الثالث ، بل العكس هو الصحيح ، فقوة العالم

الثالث المتصاعدة المتماسكة اكثر فاكثر ، سواء على صعيد دوله او منظماته كمجموعة عدم الانحياز ، هي التي ستحسم في النهاية مسألة خضوع الامبريالية لمناخ دولي جديد او استمرار في نهجها الذي جبلت عليه .

اذن فلقد فرضت المستجدات مسؤولية ذاتية اضافية على دول العالم الثالث وحركتها الثورية في تقوية نفسها وفرض وجودها .

ومن جانب آخر فان ماتم حتى الان لايعني على الاطلاق ان الامبريالية قد جنحت للسلم حقا . وكما قال الرفيق : كاسترو : « ان امكانية السلام النسبي بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية لاتعني بالضرورة قيام السلام العالمي ، وبالتالي ضمان امننا وامن الشعوب والدول المستقلة في العالم الثالث » .

بل ان الرفيق غورباتشوف في ١٩ / ١ / ١٩٨٩ اكد هذه **الحقيقة ذاتها ، في لقائه مع اعضاء « اللجنة الثلاثية » في موسكو ، ومنهم هنري كسنجر وناكاسوني رئيس وزراء اليابان السابق ، وفاليري جيسكار ديستان الرئيس الفرنسي الاسبق** ، حين قال : « لايجوز التعويل على معافاة العلاقات الدولية كليا دون تحديث العلاقات الاقتصادية الدولية » .

فمن اين يأتي السلام والاستقرار مادامت « اسرائيل تكتنز السلاح النووي والكيمياوي والبيولوجي ، وتكسر العظام وتحطم الجماجم وتقتلع السكان وتبقر البطون وتنفذ باصرار حلم **اقامة كيان لها من الفرات الى النيل ؟!**

من اين يأتي السلام والامبريالية الامريكية تمارس سياسة « تاديب » العالم الثالث واخضاعه قسرا وقهرا لسوقها الاقتصادية ، حتى بلغت ديونه الان اكثر من تريليون و /٢٠٠/ مليار دولار .

من اين يأتي السلام والغرب يتلف الغذاء ، لمجرد رفع اسعاره

بينما يموت في العالم الثالث يوميا اربعون الف طفل من الجوع . وبينما يخسر هذا العالم كل ثلاثة ايام ما يعادل ضحايا قنبلةذرية؟!

ان الواقع القائم الان ، سواء فيما يخص الصراع العربي الصهيوني ، او وضعنا في اطار العالم الثالث ، او مسؤوليتنا تجاه العالم والانسانية والحضارة الكونية ، لايستدعي الاسترخاء بل انه يفترض المزيد من حس المسؤولية وتشديد وتائر النضال .

وعلى كل حال فان تاريخنا يرشدنا ، وكذلك واقعنا ، **الى حقيقة ان اغضاب الامبريالية والصهيونية هو في الواقع اهون من ارضائهما .** ، ففي اغضابهما تحديهما وانتزاع الحقوق منهما ، ان نغضبهما يعني اننا احياء وقادرون على الحياة والحلم مع الكرامة والحرية ، وان نرضيهما يعني اننا رضينا الذل والتشريد والاستخدام والقتل .

ان الشعوب التي سلمت رقبتها لجلاديها لم تعش ابدا . وهناك امثلة كثيرة في التاريخ عليها وليس آخرها الهنود الحمر في الولايات المتحدة الامريكية .

ان اغضاب الامبريالية والصهيونية هو الذي اخرجهما من لبنان عام ١٩٨٣ ،وهو الذي سيخرج الصهيونية من الجنوب اللبناني . ان الانتفاضة الفلسطينية هي التي يحترمها العالم وهي التي **ستفرض الحقوق التي يساوم عليها المتخاذلون اليوم .**

ليكن آخر الكلام في هذا .. **هو ماقاله الرفيق الامين العام للحزب : « ان التوازن الاستراتيجي مع اسرائيل .. هو الاساس الذي يجب ان يقوم عليه نضالنا لتحقيق السلام العادل والشامل». وانه « على ثباتنا وانتصاراتنا في المواجهة يتوقف مستقبل امتنا ». وليس على اي شيء آخر .**

الادعاءات الصهيونية في فلسطين

أمام القانون الدولي..

سعدالدين عبدالجليل

اولا ـ مقدمة :

تشكل الادعاءات اليهودية في فلسطين ، وتحقيق هذه الادعاءات بانشاء دولة لهم بمساندة اساسية من الامبريالية والصهيونية ، الاساس والسبب الرئيس في ظهور القضية الفلسطينية للوجود بالشكل الذي نراها عليه الان .

وقضية فلسطين في الواقع والحقيقة سلسلة من احداث الصراع بين عقليتين احداهما علمية واخرى غير ذلك . بكلمة ثانية انها صراع قوى سياسية واجتماعية وحضارية وعسكرية تعود بأصولها التاريخية الى حوالي سنة ١٢٩٠ قبل الميلاد ـ عندما وصل حدود فلسطين

من الشرق والجنوب الشرقي (موسى بن عمران) قادما من مصر عبر صحراء سيناء على راس رهط من اليهود وقد فروا من الاضطهاد الذي فرضه عليهم فرعون مصر المسمى (منفتاح ابن رعميس الثاني) بسبب ما كانوا يقومون به من غدر ويمارسون من اعمال تسيء للناس الذين حولهم بعد ان كان قد منحهم (الفرعون) كل التسهيلات والطمانينة للعيش في مصر ، في صحراء سيناء وظلوا تائهين نحو اربعين سنة وتسمى هذه الفترة بسني التيه كناية عن الضياع والفوضى التي شملتهم وقد امتدت من ١٢٩٠ الى ١٢٥٠ ق . م وبالرغم من انهم كانوا جادين في محاولتهم لدخول فلسطين من الجنوب والشرق (الاردن) فقد فشلوا في ذلك ، في البداية .

في هذه الاثناء يتوفى النبي **موسى بن عمران ويخلفه** (يوشع) او (**يشوع بن نون**) الذي قيض له دخول فلسطين بعد سلسلة من المعارك مع الفلسطينيين اصحاب البلاد وهم : **الكنعانيون العرب بعد ان تمكن هؤلاء من دحرهم مرات عديدة .**

من هم اليهود :

لا يوجد حتى الان اجماع تاريخي متفق عليه ، حول اصل اليهود ، بل هناك اقوال متضاربة واحكام مختلفة حول هذه الطائفة التي عرفت فيما بعد باسم العبرانيون .

لكن ما بين ايدينا من الوثائق والادلة ، تشير الى ان تاريخ اليهود يبدا من ابراهيم الخليل او (**ابرام**) الذي سكن مع ابيه **(تراح)** وقد كان كبير قومه او **حكيم حكمائهم في مدينة (اور) في جنوب** العراق وقد غادر (اور) متجها نحو الشمال الغربي من بلاد ما بين النهرين حوالي (سنة ١٨٠٠) قبل الميلاد وعبر بهذه القبيلة نهر الفرات ومنها الى سورية ثم انحدر جنوبا واقام في فلسطين حيث العرب الكنعانيون وهم قبائل سامية استوطنت من قبل هذه الارض في واحدة من الموجات البشرية التي كانت تتدفق بين الحين والاخر

من جزيرة العرب . وذلك بعد خراب سد مأرب الواقع الى الشرق من صنعاء بحوالي المائتي، كيلو متر وطغيان سيل العرم على ما حوله من بقاع واراض في حوالي منتصف الالف الثالث قبل الميلاد . ولا يلبث (ابراهيم) ان ينزح الى الجنوب مع زوجته ساره والدة **اسحق** ويحط رحاله بجوار بئر السبع وهكذا راح يعبر الصحراء الى مناطق مختلفة هنا وهناك اذ التقى بحاكم السبع (ابيمالك) الذي منحه الكثير من الاعطيات .

اما فلسطين فقد جاءت التسمية نسبة لبعض القبائل التي اتت اليها من جزيرة **(كريت)** في اليونان. وكلمة « العبرانيون » نسبة الى التجوال والترحال والعبور لتلك الصحاري الشاسعة التي مروا عبرها .

٢ ــ كان لابراهيم زوجتان **(سارة وهاجر)** تلد الاولى اسحق والثانية **اسماعيل** وهو الجد الاعلى للعرب . اما اسحق فقد ولد له **يعقوب** الذي سمى نفسه **(اسرائيل)** اي عبد الله (اسرا . وائيل) واليه ينتمي الاسرائيليون (بنو اسرائيل) اما تسميتهم باليهود فنسبة الى يهوذا ابن يعقوب ، لم يكن ابراهيم يهوديا . بل كان موحدا كان يعبد إلهاً واحدا من دون الاصنام وقبل العام ١٨٠٠ قبل الميلاد لم يذكر التاريخ ان هناك صلة بين ارض كنعان (فلسطين) وبين هؤلاء القوم و سفر التكوين يؤكد ان فلسطين كنعانية سكنتها القبائل العربية السامية ولا شيء غير ذلك .

٣ ــ تعتبر الفترة من ١١٣٠ ق.م الى ١٠٢٠ ق.م مرحلة فوضى واقتتال بين اصحاب البلاد الكنعانيين والغزاة الجدد . بالرغم من ان الفوضى والاقتتال والمعارك كانت مستديمة مع الفلسطينيين مادام اليهود هناك ومع المؤابين والعمونيين الذين كانوا يسكنون شرق البحر الميت . واول من تولى حكم هؤلاء « طالوت » او شاؤول الذي قتل في احدى المعارك الطاحنة بينهم وبين الفلسطينيين اما من كان يقود الفلسطينيين في معاركهم ضد الغزاة فهو « جالوت »

٤ ــ وقد تولى الحكم من بعد «طالوت» داؤد ثم سليمان صاحب القصة المشهورة مع ملكة سبأ ومن بعده تولى الحكم ابنه «رحبعام» ثم تصاب هذه الفترة بالاضطرابات والفوضى التي عمت ارجاء البلاد وذلك منذ العام ١٠٢٠ الى العام ٧٢١ قبل الميلاد حيث هاجم «سرجون الاكادي » ما كان يسمى بمملكتي **((اسرائيل))** و **((يهوذا))** حيث كانت عاصمة الاولى « شكيم او نابلس» حاليا وتقع في الشمال والثانية عاصمتها « اورشليم » اي « القدس » . وقد هدم سرجون « اسرائيل » واسر حوالي ٢٧ الفا من افرادها واخرجهم من فلسطين اشتاتا واحل محلهم قبائل من بابل . وبذلك تنتهي **((مملكة اسرائيل))**

٥ ــ اما مملكة « يهوذا » فقد تم سقوطها على يد (بنوخذ نصر) ملك البابليين اذ اجتاحتها جيوشه وهدمها عن بكرة ابيها وسبى اهلها الى بابل في العام ٥٩٧ قبل الميلاد وتسمى هذه الاحداث « بالسبي البابلي الاول » .

وفي العام ٥٨٦ قبل الميلاد انزل بهم **بنوخذ نصر** نفسه ضربة اخرى بسبب امتناعهم عن دفع الضرائب له واشعال الفتن في البلاد وسبى حوالي خمسين الفا من اليهود واخذهم الى بابل وتسمى هذه الاحداث « بالسبي البابلي الثاني » وتعود اسباب تلك الحروب الى تآمر اليهود المستمر على الملك الاشوري وحبك الدسائس والفتن ضده بالاتفاق مع حكام البلاد المجاورة .

في عهد ملك الفرس « قورش» سمح للبعض من اليهود بالعودة لفلسطين نحو العام ــ ٥٢٩ ــ قبل الميلاد بهدف تشكيل حاجز لمنع هجمات المصريين ضد مملكته . ثم خضعت البلاد لسيادات متعددة كاليونان والرومان وفي كل مرة كان يحيق بهم التشتت والدمار وقد ذهب قسم منهم الى المغرب ومنها الى اسبانيا في العام ــ٧٠ــ ميلادية . ثم ادخلت في جسم الدولة العربية بقيادة الخليفة العربي العظيم عمر بن الخطاب ــ ٦٣٦ــ . ثم توالى على حكمها الصليبيون ثم الاتراك العثمانيون منذ ١٥١٦ حتى دخول اللبني بجيشه في نهاية

العام ١٩١٧ . حيث وضعت بعد ذلك وخلافا لما كان يتم بمراسلات الشريف حسين ـ مكماهون ـ تحت الانتداب البريطاني على الشكل المعروف .

ثانيا ـ الادعاءات اليهودية امام القانون الدولي :

لقد تذرعت الصهيونية بأسباب وعوامل ذات طبيعة وآثار متنوعة لتكوين عقيدتها وتثبيت فلسفتها ودفع حركتها الى الامام .

من هذه العوامل والاسباب ما كان بمثابة العناصر الجوهرية والموجهة لهذه العقيدة ، مما يمكن معها اعتبارها الاسس الفلسفية، ومنها ما يمكن اعتبارها عناصر تنظيمية ، اتخذت منها الصهيونية اسافين لادعاءاتها واعمالها واستخلصت منها مسوغات قانونية لتصرفاتها وتثبيت دعواها في انشاء وطن قومي ودولة لليهود في فلسطين .

لذا سنشرح هذه العوامل ضمن مجموعتين متميزتين احداهما عن الاخرى في ضوء القانون الدولي .

آ ـ **العوامل الفلسفية .**

ب ـ **العوامل القانونية .**

آ ـ العوامل الفلسفية :

ويندرج تحت هذا العنوان اربعة عوامل : العامل الديني ، العامل التاريخي ، وثالث قومي ورابع سياسي .

١ ـ العامل الديني :

استخدمت الصهيونية لمساندة ادعاءاتها في فلسطين ماجاء في التوراة والتلمود والاسفار المتعدد (**كسفر التكوين وسفر الخروج** وسفر التثنية ، وسفر حزقيال ، وسفر اشعيا وغيرها من كتب احبار اليهود) وماجاء منها من اقوال ووعود وآمال في ان تكون فلسطين ارض الخلاص لهم . وتحولت هذه الامال والاقوال والوعود الى مشاعر وعواطف دينية قوية سيطرت على النفوس والسلوك

جعلت من اليهود يرنون بأبصارهم الى فلسطين على اساس انهم خرجوا منها في العهد القديم .

اما الوعود فيستندون الى ما جاء في سفر التكوين ان الاله خاطب نبيه ابراهيم : « **لنسلك اعطي هذه الارض من نهر مصر الى النهر الكبير نهر الفرات** » وان التوراة تقول : **اني اخبر من جهة قضاء الرب اسالني فاعطيك الامم ميراثا لك واقاصي الارض ملكا لك تحطمهم بقضيب من حديد مثل اناء الخزف تكسرهم .**

وتستغرق مزاميرهم في الغطرسة فيقول التلمود « ان اليهود قد خلقوا ليحكموا العالم ولكن سيادتهم لا يمكن ان تبدأ قبل انتزاع السيادة من زعماء الشعوب الحاكمة » . وقد آمنت الكثرة الساحقة من اليهود بذلك على اساس انها اوامر دينهم واستخدمتهم بذلك الصهيونية اداة طيعة بيدها لاحتلال فلسطين .

موقف القانون الدولي :

ان نظرة واحدة الى مبادىء واحكام القانون الدولي تكفي للقول، بل للتاكيد بان هذه المبادىء والقواعد وضعية ، تسبغ عليها قوة القانون ، مصادر اتفقت الاطراف الدولية على اعطائها هذه القدرة. هذه المصادر هي المعاهدات والاعراف والمبادىء العامة للقانون المعترف بها دوليا والسلطة المقررة للقضاء وللمنظمات الدولية بمقتضى القوانين المنشأة لها كالمادة ٣٨ من النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية .

من ذلك يظهر ان **الدين** وبطبيعة الحال المقصود هنا وفي كل حالة الدين اليهودي ليس واحدا من المصادر الرسمية في القانون الدولي .

ومن الرجوع لهذه المصادر نرى وجود اسباب تكتسب وتنقضي بموجبها السيادة الدولية في مختلف بقاع العالم وكانت سائدة في ظل القانون الدولي التقليدي منها العمل الحربي الذي ينهي بفتح الاقليم او بعمل اختياري وهو التنازل . اما في ظل القانون الدولي المعاصر

فلم يعد جائزا او مشروعا من اسباب اكتساب السيادة الدولية على بقعة من الارض لجمع سياسي معين الا بالتراضي بين الاطراف الدولية لنقل السيادة من طرف الى آخر .

نذكر من ذلك امثلة : تنازل كل من النمسا والمجر عام ١٨٦٧ عن شخصيتيهما واندماجهما بدولة واحدة باتفاق تم في ذلك العام . وكذلك اندماج سورية ومصر في دولة واحدة هي الجمهورية العربية المتحدة في شباط ١٩٥٨ والامثلة كثيرة .

اما الاستيلاء على الاقاليم بالقوة او ما كان يسمى بحق الفتح فقد غدا عملا غير مشروع في القانون الدولي منذ قيام عهد عصبة الامم (المادة ١٠) ثم ما ادرج في شرعة الامم المتحدة وخاصة الفقرة٤ من المادة الثانية .

« اخذت الدول الاعضاء على نفسها تعهدا بالامتناع عن التهديد بالقوة او استخدامها في علاقاتها ضد سلامة الاراضي او الاستقلال السياسي لاية دولة على وجه لا يتفق ومقاصد الامم المتحدة » .

وهكذا يتبين مما تقدم ان العقيدة الدينية بما تشتمل عليه من تطلعات للسيادة السياسية على ارض معينة ليست سببا مكسبا في القانون الدولي لها ، سواء كان بصورة رسمية مباشرة لعدم قدرة هذه العقيدة على ترتيب مثل هذا الحق دوليا او بصورة غير مباشرة وذلك بجعل هذه العقيدة حافزا للجوء الى الحرب وللقوة للاستيلاء على الارض التي تنادي بها هذه العقيدة بالحق فيها .

فضلا عن ان الوعود التي وردت في التوراة قد اعطيت لنسل ابراهيم دون استثناء احد منهم ، واذا علمنا ان اليهود وجلهم ليسوا من نسل ابراهيم بل اجناس متعددة اعتنقت اليهودية كدين وان العرب هم نسل ابراهيم ، الفينا ان ادعاءهم هذا لا مسوغ لهضمن هذا الافق للتوجه بابصارهم وترتيب اي حق دولي لهم في فلسطين ونفند اضافة لذلك ادعاءات اليهود بالاستناد الى اقوال فلاسفتهم وكتابهم وشخصياتهم . يقول **« ناحوم غولد من »** في هذا السياق

« فما دام اخلاص اليهود لمعتقداتهم سببا من اسباب بقائهم فان من المشروع ان نتساءل ولماذا يتوجب على العرب او الامريكيين ان يلتزموا بوعود آلهة اليهود » .

٢ ـ العامل التاريخي :

تدعي الصهيونية ان لليهود حقا تاريخيا في فلسطين لبعث الكيان والتراث اليهودي على اساس ان اليهود قد اسسوا في فلسطين عهدا ثم مملكتي اسرائيل ويهوذا عاصمة الاولى (شكيم اي نابلس حاليا) والثانية في القدس من عام ١٠٠٠ الى ٥٨٦ قبل الميلاد الذي انتهت فيه احداث السبي البابلي الثاني ودمرت فيه ما ظهر من ممالك لداؤد وسليمان ومملكتي يهوذا واسرائيل من بعد .

وبالمعنى العلمي لم يكن لهؤلاء دولة او مملكة بل كانو يسيطرون على قرى متجاورة او عدة قرى مستخدمين القتل والعنف ضد المواطنين الفلسطينيين تماما كما يحدث الان في الاراضي المحتلة . كما ساد تلك الفترة عدم الاستقرار وتميزت بشدة الخصومات الداخلية والخارجية ، لكنهم راحوا تاسيسا على ذلك يدعون الحق ويدعون اليه بالعودة الى فلسطين والتوطن فيها في ظل دولة واستقلال .

وفعلا نجحت الصهيونية في استخدام هذه الوسيلة وتزييف الامور لتزكية عودة اليهود لفلسطين في اوساط الراي العام الدولي والهيئات الدولية وتسخيره لاقامة «اسرائيل» .

فقد كان احد الاسس التي استندت اليها بريطانيا في اصدار وعد بلفور في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧ واحدي الذرائع التي ركنت اليها في النص على هذا الوعد في صك انتدابها على فلسطين كما كان الاساس الذي اقيم عليه تشريع **قانون العودة بعد قيام « اسرائيل »** اي حق كل يهودي بالمجيء والتوطن بفلسطين .

ولكن ما قيمة هذا العامل في نظر القانون الدولي ؟؟ .

قبل تعرية هذا العامل لا بد من الاشارة الى ان العديد من الكتاب قد رفضوا الركون اليه والاخذ به ، فقد اشار **« هـ ـ ج . ويلز »** مؤلف كتاب موجز تاريخ العالم بصدد الادعاءات التاريخية لليهود : **« اذا كان من المناسب اعادة بناء دولة يهودية تلك الدولة التي لا وجود لها منذ الفين وخمسمائة سنة فلماذا لا تكون الفا اخر من السنين ونعيد بناء الدولة الكنعانية ؟علما ان الكنعانيين خلافا لليهود ما زالوا موجودين في فلسطين حتى الان »** وبالطبع يقصد الفلسطينيين العرب .

كما اكد المؤرخ البريطاني **آرنولد توينبي** في حديث له امام طلبة جامعة « مكجيل » قائلا « اذا ماكان لمطالب الشعوب القديمة وهي في هذه الحالة تعود لاكثر من الفي سنة خلت ان تلبى فلن تنتهي عملية توزيع الاراضي واقتلاع الشعوب من اوطانها في جميع انحاء العالم » حتى ان بعض الكتاب اليهود ومنهم **« ارثركوا بستلر ويهودا ماغنى»** يؤكد ان « العرب ما زالوا في فلسطين منذ قرون وان من الواضح جدا ان **فلسطين هي وطن العرب . ارض فلسطين للفلسطينيين اما اليهود فهم غرباء عنها »**

فمن الواضح ان الراي يؤكد ان التقادم ليس سببا مكسبا للسيادة الدولية والفقه الدولي لايميل للاخذ به ومن يميل للاخذ به بحدده ضمن شروط وتحفظات مثال على ذلك التحفظات التي وردت في احكام القضاء الدولي كالحكم الصادر عام ١٩٣٣ بين غواتيمالا وهوندرواس حول السيادة على بعض المناطق بينهما .

بالنسبة لادعاء الصهيونية التاريخي في فلسطين طبقا لهذاالراي **(التقادم سبب مكسب للسيادة)** فهو بعيد كل البعد عن تحقيق

الشروط المطلوبة فلكي يكون التقادم مكتسبا للسيادة ينبغي توافر الشروط التالية :

١ ـ ان يكون موضع اليد ظاهرا .

٢ ـ ان يكون غير مفروض بالقوة .

٣ ـ ان لا يكون متنازع عليه .

ومن ذلك نرى ان هناك اكثر من شرط مما تقدم ينقض ادعاء الصهاينة . فقد انقطع وضع اليهود يدهم على بعض من اجزاء فلسطين منذ عام ٥٨٦ قبل الميلاد وان الفترة التي سيطروا فيها لم تمتد اكثر من ٤٢٠ سنة تداولتها فيما بعد **« سيادات »** مختلفة ومتعددة اي منذ عام ٥٨٦ ق.م الى العام ١٩٤٧ بما يقدر بحوالي ٢٥٠٠ سنة . كما ان ادعاءهم كان ولايزال متنازعا عليه وان صراعا مستمرا لما ينته بعد . علما ان سير التاريخ يؤكد ان صاحب الحق هو الذي ستكون الغلبة لجانبه . اضافة الى ان وضع يدهم على مساحات من هذه البلاد لم يتم دون استخدام القوة المسلحة والعنف والارهاب . ولو جاز قبول ادعاءات الصهيونية لاضطربت الاوضاع الدولية وزال عن المراكز والحقوق الدولية الثبات والاستقرار .

لذلك وتأسيسا على ما اسلفنا من تفنيد فلا يمكن الادعاء بأي حق لا يقبله القانون الدولي تدعي به الصهيونية في فلسطين .

٣ ـ العامل القومي :

العامل الثالث الذي استخدمته الصهيونية لتدعم دعواها في فلسطين هو الفكرة القومية ، وتتلخص فيما تعنيه انه ما دام الدين اليهودي لم يدخله افراد ينتمون لغير هذا الدين وهم من جنس وسلالة واحدة .

وما دام انهم يشكلون لغة واحدة . وينظمهم تراث وثقافة مشتركة فهم اذن يكونون امة قائمة بذاتها لها قوميتها الخاصة .

مما يخولهم والحالة هذه ان يحولوا امتهم الى دولة ، وفقا للنظرية القائلة ان لكل امة السيادة على رعاياها واقليمها مما يهيىء لها ما يمكنها من تكوين نفسها واقامة حكومة لها .

وكما اشرت في شرح العامل التاريخي فقد كان هذا العامل ايضا من بين ما استند اليه وعد بلفور من اسس عندما منح اليهود حقا بانشاء وطن قومي في فلسطين .

ولا بد لي قبل تفنيد اثر هذا العامل في ترتيب اي حق من وجهة نظر القانون الدولي ان اورد ما قاله « **ناحوم غولدمن** » رئيس المؤتمر اليهودي العالمي سابقا مفندا ان اليهود لم ولن يشكلوا شعبا او امة موحدة ، يقول غولدمن وهو يرد على اقوال « **تيودور هرتزل** » التي وردت في كتابه « **الدولة اليهودية** » ان هرتزل حدد المشكلة اليهودية على انها منطقية على النحو التالي : « شعب بلا ارض يتعين نقله الى ارض بلا شعب وبهذه الطريقة اعتقد هرتزل انه سيحل المشكلة اليهودية » .

ويتابع « غولدمن » بالطبع لا تتضمن هذه المعادلة شيئا من الحقيقة لان معظم يهود العالم لم يكونوا اناسا بلا وطن ، بل كانوا مواطنين مخلصين للبلدان التي يعيشون فيها . وفلسطين بالرغم من عدم اكتظاظها بالسكان كما هي الان لم تكن يوما ارضا بلا شعب » .

حكم القانون الدولي :

لا ريب ان هذا العامل لا يرتب اي حق من النوع الذي رغبته الصهيونية من وجهة نظر القانون الدولي . ذلك ان اليهود ليسوا قوما قائما بذاته فهم لا ينتمون الى جنس واحد وسلالة واحدة بل الى اجناس وسلالات متعددة فمنهم الحبشي ومنهم الهندي ومنهم الالماني ومنهم الخزري وهكذا فقد ضم الدين اليهودي سلالات متعددة بعد ان اعتنق معظمهم هذا الدين منذ اوائل القرن الثاني والقرن الخامس قبل الميلاد .

كذلك يتكلم اليهود لغات متعددة ، وهي لغات البلاد التي يعيشون فيها وقد اندمجوا فيها ولم تعد لهم تقاليد خاصة بهم سوى التدين .

وعلى افتراض ان اليهود ينتمون لقومية واحدة فمن المقطوع فيه ان القانون الدولي لا يعطي بالضرورة لابناء القومية الواحدة الحق بتحويل قوميتهم الى دولة . اذ نلاحظ ان قوميات متعددة تكون دولة واحدة كالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والاتحاد السويسري وان قومية واحدة موزعة الى دول عدة كالقومية العربية التي تتوزعها نحو اثنتين وعشرون دولة الان مما يشير الى عدم وجود تلازم بين القومية الواحدة والدولة .

٤ ـ العامل السياسي :

وقد بنت الصهيونية هذا العامل بالاستناد على ما حل باليهود من اضطهاد في البلدان التي عاشوا فيها وتتذرع بأن الخلاص لليهود يكمن في عودتهم الى فلسطين .

واذا كان اليهود قد لاقوا من الاضطهاد والهوان مالاقوه على يد المجتمعات التي عاشوا فيها نتيجة تصرفاتهم وسلوكهم المشين على جميع الصعد فيها .

فهل ترتب هذه الحجة اي حق في القانون الدولي في فلسطين ؟.

من الواضح ان اليهود اينما عاشوا لم يكونوا اكثر من اقليات في نظر القانون الدولي وان من يستأهل حقوق الاقليات حسبما قالته لجنة حقوق الانسان عام ١٩٥٠ من الجماعات يجب ان يحوي عددا من الاشخاص يكفي بذاته لكي يوصف بهذا الوصف . ان تعداد اليهود ينطبق على وصف الاقلية في كل بلد عاشوا فيه .

وعلى هذا الاساس فيمكن لليهود حسبما تقتضي مبادىء القانون الدولي ان يطالبوا بحقوق الاقليات اي المساواة الكاملة مع افراد

المجتمع الذي يعيشون فيه بين ظهرانيهم . كما يمكنهم المطالبة بحقوق الاقليات المقررة في مبادىء القانون الدولي كاحترام الحياة والحريات الفردية والدينية والمساواة المدنية والسياسية والسماح للاقليات باستخدام لغتها . هذه الحقوق قد كفلها القانون الدولي منذ معاهدة **استابروك عام ١٩٤٨** التي تضمنت نصوصا لحماية الاقليات . وكذلك المعاهدات التي عقدت بين الدول المتحالفة في اوربا بعد الحرب الكونية الاولى . كما اقرت محكمة العدل الدولية احترام هذه الحقوق في رايها الاستشاري الصادر عام ١٩٢٣ في قضية السكان الالمان في بولونيا وكذلك حكمها عام ١٩٢٨ بشأن مدارس الاقليات **في سيليزيا العليا** .

كما ان عصبة الامم المتحدة قد اصدرت توصيات عام ١٩٢٢ تشير الى انها تنظر لقواعد القانون الدولي فيما خص مسألة الاقليات وحماية حقوقها على انها مثل اعلى في التسامح والعدل .

وحقيقة الامر انه ان كان هناك ما يسمى « بالمسألة اليهودية » في اوربا وهي امر من اختراع وافتراءات الصهيونية ، فما علاقة العرب بذلك ؟.

لا توجد اية مسألة يهودية لها علاقة بالنسبة للعرب لا قديما ولا حديثا . اذ لم يطرد العرب اليهود من بلادهم ابدا ، بل على العكس فقد تعايش اليهود مع العرب وتمتعوا بالحقوق التي مارسها العرب ، الم يكن منهم اعيان في بلاطات السلاطين العرب « كيوسف **ابن ميمون في بلاط صلاح الدين الايوبي** » كان منهم وزراء في العهد الفاطمي « **يعقوب بن كلس** » ويؤكد (ابا ايبان) رئيس لجنة العلاقات الخارجية والامن في الكنيست الاسرائيلي : « **ان اعز زمن في حياة اليهود هو الزمن الذي عاشوه في اسبانيا اثناء العهد العربي** » .

واذا كان قد حل باليهود الاضطهاد والتشتت من المجتمعات التي عاشوا فيها فلماذا يتحمل العرب جريرة ذلك ويقتلعون من وطنهم واليهود انفسهم هم المتسببون ؟.

ب ـ العوامل القانونية :

بالاضافة الى العوامل الفلسفية التي مر ذكرها والتي تذرعت بها الصهيونية جاهدة لتثبيت ادعاءاتها في فلسطين ، هناك العوامل القانونية التي سخرت نصوصها لتنفيذ المخطط الذي اعدته لاقامة « دولتها » ويمكن حصر هذه العوامل الثلاث :

١ ـ وعد بلفور .

٢ ـ صك الانتداب .

٣ ـ قرار التقسيم .

آ ـ وعد بلفور :

وقد صدر هذا الوعد على شكل تصريح بالعطف على الاماني اليهودية باسم وزير خارجية بريطانيا **(آرثر جيمس بلفور)** في ٢ـ١١ـ١٩١٧ موجها الى البارون (روتشيلد) رئيس الجمعية الصهيونية البريطانية آنذاك والمتمول الكبير وهو في الوقت ذاته رئيس ادارة مؤسسة روتشيلد المالية . وقد اشتمل النص على العبارات التالية :

« عزيزي اللورد روتشيلد ..

يسرني جدا ان ابعث اليكم باسم حكومة جلالة الملك بالتصريح التالي :

تصريح بالعطف على الاماني اليهودية الذي رفع الى الوزارة ووافقت عليه . ان حكومة الملك تنظر بعين العطف الى اقامة وطن قومي في فلسطين للشعب اليهودي . وسوف تبذل افضل جهودها لتسهيل بلوغ هذه الغاية . على أن يفهم جليا . انه لا يجوز عمل شيء ، قد يضر بالحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية في فلسطين ولا للحقوق او المركز السياسي الذي يتمتع به اليهود في اي بلاد غيرها » .

ولا ريب ان هذا الوعد قد جاء نتيجة لجهود كبيرة متواصلة قام بها (هرتزل) وصهاينة آخرون معه لدى دول وحكومات متعددة كامريكا والمانيا وروسيا وفرنسا وايطاليا واليابان وجهود مشابهة لدى (**الباب العالي**) في الحكومة العثمانية قبل وخلال الحرب العالمية الاولى لكنها لم تلق سوى الاخفاق والسبب رفض معظم هذه الجهات ونتوه هنا الى الضغط المتعاظم الذي مارسه امبراطور المانيا على الدولة العثمانية في عام ١٩١٦ ، حيث كان يمسك بزمام الحكم فيها الضباط الاربعة المشهورون (**شوكت وانور وطلعت وجاويد**) وقد استجاب (**طلعت باشا**) للضغط حيث وافق - بعد ان ارسل (**كراسو افندي**) وهو يهودي المذهب لالمانيا على منح الحكم الذاتي ليهود فلسطين وتعهد بادراج هذا الاتفاق المبرم مع (**اللجنة الصهيونية الالمانية**) في شروط مؤتمر الصلح بعد نهاية الحرب العالمية الاولى . كما استطاع التيار الصهيوني بقيادة ((**قرصوه**)) الذي كان متنفذا في حزب الاتحاد والترقي باحتراق هذا الحرب لصالح الصهيونية وتوجيه الحكم العثماني والتواطؤ لخلق وطن ليهود بفلسطين .

وهكذا تنجح الصهيونية وتظفر بهذا الوعد ليكون سندا قانونيا يسهل عليها بموجبه ادخال اليهود الى فلسطين واستيطانهم فيها تمهيدا لتحقيق حلم الصهيونية في انشاء « اسرائيل » .

ولكن ما قيمة هذا الوعد من وجهة نظر القانون الدولي ؟؟.

١ - لا يمكن اعتبار هذا الوعد اكثر من تصريح سياسي وهو موجه الى فرد لا يمتلك الحق ليتلقى مثل هذا الوعد في القانون الدولي . وبالرغم من ان روتشيلد ممثل لمنظمة لكن هذه المنظمة خاصة ليس لها صفة او اختصاص او اية صلاحيات في اقامة ارتباطات دولية عن اية جهة ومع اية جهة دولية .

ولهذا فان وعد بلفور لا يمكن ان يدخل في نطاق الالتزامات التي ينظمها القانون الدولي .

٢ - ان بريطانيا لا تملك حق اصدار مثل هذا الوعد لانه من الثابت انه لم تكن تتمتع بأي مركز قانوني بالنسبة لفلسطين . وان كانت بريطانيا محتلة ، فان ما تمتلكه من صلاحيات لايتجاوز صلاحيات الدولة القائمة بالاحتلال وهي بطبيعة الحال لا تنقل السيادة من الدولة الواقعة تحت الاحتلال وهي فلسطين ، اليها . وتبقى لفلسطين السيادة وتبقى بريطانيا ملزمة بتطبيق القوانين والنظم المحلية وهذا ما نصت عليه اتفاقية لاهاي عام ١٩٠٧ في المادة ٤٣ منها .

كما نصت على ذلك اتفاقية جنيف المنعقدة عام ١٩٤٩ الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب اذ اكدت ان تطبق الدولة القائمة باحتلال اقليم التنظيم القضائي والاداري له وتستمر المحاكم بعملها ايضا . وهكذا يقرر القانون الدولي استمرار سيادة سلطات الدولة الواقعة تحت الاحتلال .

٣ - ان ما اشتمل عليه التصريح لا يكون التزاما قانونيا فما تعهدت به بريطانيا لم يكن اكثر من التعهد بالعطف على انشاء وطن قومي « للشعب اليهودي » .

ان العواطف والامنيات والرغبات لا تدخل في عداد الالتزامات القانونية .

٤ - يتضمن الوعد تعارض بين التعهدات التي حواها . فهو يعد بالعطف على انشاء وطن قومي لليهود ، ويعد في الوقت ذاته ان لا يؤول ذلك الى ايقاع الضرر « بحقوق الطوائف الاخرى » وهم سكان فلسطين وكذلك عدم التأثير في مركز اليهود في الدول التي يعيشون فيها .

ومن محاكمة النص المذكور يتبين الافتئات الصارخ على حقوق العرب من جهة اذ انتزعها من ايديهم وكذلك اطلاق اسم الشعب على اليهود بينما سمى السكان الاخرين اصحاب البلاد بالطوائف . ومتى كان اليهود شعبا والعرب طائفة ..؟؟ اليس هذا استهانة بالحقوق العربية الراسخة عبر التاريخ وبديهيات الحقائق والامور؟؟.

اضافة لذلك فقد خلق وعد بلفور ولاء مزدوجا على اليهودي التمسك به . ولاء اليهودي للوطن القومي الذي وعد هذا التصريح بانشائه . وما ينبغي ان يكون له من ولاء للدولة او الـدول التي يعيشون في ظلها .

٢ ـ صك الانتداب :

دون ان ندخل في تفاصيل الحملة الصهيونية التي استمرت منذ صدور وعد بلفور وهدفت تضمين صك الانتداب الوعـد المشؤوم ونجاحها في مسعاها .

فقد دخل نظام الانتداب البريطاني على فلسطين اضافة للعيوب القانونية التي رافقته منذ انشائه وتطبيقه بالمسلك الذي سلكته الحكومة المنتدبة العيوب القانونية التالية :

آ ـ لقد تم انشاء هذا الانتداب وتقريره بمعزل عن رغبات سكان فلسطين خلافا لنص الفقرة (٤) من المادة ٢٢ من عهد عصبة الامم المتحدة التي اوجبت اخذ رغبات السكان في ذلك الانتداب آخذة بعين الاعتبار تحقيق التلاؤم بين القطر المنتدب عليه والسلطة القائمة بالانتـداب .

لكن اختيار بريطانيا قد جـاء ضمن سلسلة من المفاوضات والاتفاقات السرية خلال الحرب العالمية الاولى بين الدول المتحالفة على اقتسام مناطق النفوذ في الوطن العربي ، ثم في مجلس الحلفاء الاعلى الذي عقد في سان ريمو في ايطاليا ١٩٢٠ ثم في مجلس عصبة الامم ١٩٢٢ .

ولم يحاول اي طرف من الاطراف الدولية الرجوع الى رأي المواطنين الفلسطينيين لمعرفة ما يريدون حيال ذلك ، وبكلمة موجزة لقد تم الانتداب بشكل مغاير لروح عهد العصبة وضد رغبات المواطنين الفلسطينيين وقد اشار عالم القانون البلجيكي « **هنري**

رولان » في هذا الصدد الى « ان هذا الاختيار بيـع تجاري امضاه مجلس الحلفاء في سان ريمو ١٩٢٠ » ، كما اكد عالم القانون الفرنسي « **فوشيه** » « ان اختيار بريطانيا للانتداب على فلسطين باطل ولا وزن له امام القانون الدولي » .

ب ـ العيب الثاني : هو نص صك الانتداب على تصريح بلفور وصيرورة هذا التصريح جزءا منه حيث جاء في الديباجـة : « ان دول الحلفاء وافقت ايضا على ان تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذي خرجت به حكومة جلالة ملك بريطانيا في ٢ ـ ١١ ـ ١٩١٧ .. » .

وبقوله في المادة (٢) من الصك : « تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في احوال سياسية وادارية واقتصادية تضمن انشاء الوطن القومي اليهودي ... » .

ان النص على تصريح بلفور في الصك يجعله مناقضا للمادة (٢٢) من عهد العصبة حيث اشارت الى ان الغاية من الانتـداب تحقيق رفاهية الشعوب وتقدمها . ومن البديهي ان لا يكون انشاء الوطن القومي لليهود محققا لرقي شعب فلسطين .

كما ان النص على التصريح اضافة لما سبق يتناقض مع نصوص اخرى من الصك التي تتضمن عدم تنازل الدولة المنتدبة عن اي جزء من اراضي فلسطين والواقع ان ما حدث هو العكس تماما .

ج ـ العيب الثالث : هو ان صك الانتداب لم يتضمن انشاء حكومة وطنية في فلسطين في حين ان المادة ٢٢ فقرة ٤ من عهد عصبة الامم قد اعترفت باستقلال فلسطين مثلما اعترفت للبلاد العربية « سورية ولبنان والعراق » .

وقد صدرت تصريحات متعددة تؤكد استقلال فلسطين قبل ان تنشأ عصبة الامم منها تصريح اللورد اللنبي يوم دخل القدس ٢٩ ـ ١٢ ـ ١٩١٥ اذ اكد ان غاية الاحتلال البريطاني تحرير فلسطين من

النير التركي وانشاء حكومة وطنية حرة فيها واكد « لويد جورج » رئيس وزراء بريطانيا في ٥ ـ ١ ـ ١٩١٧ : « بان بريطانيا تعترف بحق فلسطين وسورية والعراق والجزيرة العربيـــة في الحريـة والاستقلال وانشاء حكومة وطنية فيها » .

وباعتبار ان الانتداب ليس ضما للدولة الواقعة تحت الانتداب الى الدولة القائمة به‌لذا لم يكن ينبغي وضع فلسطين تحت الانتداب حالة كونها مستقلة .

اما العيب الرابع : فهو اعتراف صك الانتداب بالوكالة اليهودية هيئة رسمية مقرها فلسطين لتمثيل مصالح اليهود والعمل على تحقيق انشاء الوطن القومي لهم كما جاء ذلك بنص المادة (٤) منه . ويعترف بالجمعية الصهيونية كوكالة ملائمة حيث ترى الدولـــة البريطانية ذلك وعلى هذا فقد اوكلت بريطانيا اليها « انشـــاء او تسيير الاشغال والمصالح العمومية وترقية مرافق البلاد بشروط عـادلة » .

ان اعتراف « صك الانتداب » بالوكالة اليهودية على الشـــكل السابق الذكر يتنافى والمادة ٢٢ من عهد العصبة لان مهمة الوكالة الصهيونية بطبيعة تشكيلها واهدافها المعروفة مؤسسة تعمل على تمزيق وحدة اراضي القطر الفلسطيني وتسليم مقدراتها للصهيونية ما يؤكد ذلك قول وايزمن ١٩١٩ : **« ان اليهود يطمحون لجعـل فلسطين يهودية كما ان انكلترا انكليزية وامريكا امريكية »** هـذا بالاضافة للمخالفات الاخرى التي ارتكبتها بريطانيا ومنها تسـهيل انتقـــال ملكية الاراضي من العرب لليهود والتهيئة لفكرة تقسيم فلسطين ... الخ .

٣ ـ قرار التقسيم :

ان قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ـ ١٨١ ـ تاريخ ٢٩ ـ ١١ ـ ١٩٤٧ المعروف بقرار التقسيم قد مكن العدو الصهيوني

ان ينتقل من مرحلة التخطيط الى مرحلة تنفيذ انشاء الدولة . ويشكل هذا القرار اعتراف المجتمع الدولي على طريق الامم المتحدة بحق انشاء دولة في فلسطين ، الى جانب انشاء دولة فلسطينية لم تر النور . .

هنا نلاحظ تطور خطير بين تعبير « الوطن القومي » والدولة الوطن القومي لا يعني اكثر من المأوى او الملجأ وعليه لم يكن بمقدور الصهيونية ان تطالب بأكثر من تأمين الهجرة والاستيطان لليهود في حين ان تعبير الدولة يشتمل على الحق في اقامة كيان سياسي مستقل وذي سيادة يعيش في ظله اليهود في مواجهة الكيانات الدولية المختلفة.

حكم القانون الدولي :

آ ـ ان قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة ليس لها صفـــة الالتزام التي تمتلكها قرارات مجلس الامن فهي تملك سلطة المناقشة والدعوة والتوصية بعمل شيء ما او الامتناع عنه . فقد نصت المادتان (١٠ و ١٢) من الميثاق : « للجمعية العامة ان تناقش اية مسألة او امر يدخل في نطاق اختصاصاتها للجمعية العامة ان توصي ... الخ. وكذلك مانصت عليه الفقرة ـ ٢ ـ فانها ليست لها قوة الالتزام التي للمقررات المتخذة من جانب مجلس الامن بحكم المادة ـ ٢٥ ـ مـن الميثـاق » .

ومن تنفيذ دراسة مشروع التقسيم الذي اوصى به القـرار ـ ١٨١ ـ نرى انه لا يمكن تنفيذه الا بموجب قرار آمر ، يصدر عن السلطة المختصة وهي هنا مجلس الامن لانه يتضمن مساسا خطيرا بوحدة اراضي بلد وتعديلا لاوضاعه السياسية والقانونية . وهذا لا يمكن تحقيقه الا بالقوة التي يملكها المجلس قانونا . ومن هنا يأتي الخروج الاول للجمعية العامة عن حدود اختصاصها ، فهي لاتمتلك السلطة التي مارستها .

٢ ـ اما الخروج الثاني : فقد نشأ من ايجاد اوضاع ومراكز قانونية جديدة في فلسطين لا يمكن انشاؤها بنظر القانون الدولي الا بمقتضى معاهدات او اتفاقات تعقد بين الاطراف الدولية .

٣ ـ ان القرار ـ ١٨١ ـ قد خرق اهم مبدأ من ميثاق الامم المتحدة وهو مبدأ تقرير المصير الواردة في الفقرة ـ ٢ ـ المادة ـ ١ ـ التي تؤكد : وان لكل منها ـ اي الامم ـ حق تقرير مصيرها الم تقسم القطر الفلسطيني الى كيانين وجزأت الشعب الفلسطيني الواحد الى جزئين وارست امورا ضد رغبات هذا الشعب وآماله في التحرير والاستقلال واقامة الحكومة الوطنية والدولة المستقلة ذات السيادة وهذا الامر لا يكون له اي وزن في القانون الدولي . لان ما يقره القانون الدولي يجب ان يكون متوافقا مع رغبات الشعوب .

كما ان قرار التقسيم لم يمكن شعب فلسطين من تولي مسؤوليات حكمه بابلاغه مرحلة الاستقلال كما حصل في تصفية الانتداب في (سورية ، والعراق ، ولبنان ، والاردن) .

لقد جاء هذا القرار منطويا على ابشع صور الظلم والتعسف بحقوق سكان فلسطين العرب وصور المحاباه لليهود على ارض ليست ملكا لهم واعطاهم الحق باقامة الكيان دون اساس قانوني لقد كان على الجمعية العامة ان تعمد الى تمكين شعب فلسطين من تولي مسؤوليات حكم البلاد بمساعدته على بلوغ مرحلة الاستقلال اما من يستوطن من اقليات اخرى فيكون لهم الحقوق التي يعترف بها القانون الدولي للاقليات . وقد اشرنا لهذا سابقا .

خاتمة :

وبصرف النظر عن مانهدف اليه الامبريالية العالمية والصهيونية وحلفاؤهما من استعمار فلسطين تحقيقا لاهداف استراتيجية متعددة ومتنوعة وما يخلق من ذلك من صراع بين الامة العربية ممثلة بانظمتها التقدمية وفي مقدمتها سورية وقواها القومية التقدمية في الوطن العربي بشكل خاص .

فان الصراع العربي ـ الاسرائيلي منشأ واستمرارا يعود لتلك الادعاءات المار ذكرها وشددنا على انها تفتقر الى الاساس العقلي والمنطقي والقانوني . وهذا الصراع مضى عليه حتى الان اكثر من قرن منذ عام ١٨٨٢ م لن ينتهي الا بزوال المسببات والنتائج وتحقيق الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة المستقلة على ترابه الوطني بارادة وطنية حرة تمثلها روح الجماهير الشعبية في الاراضي الفلسطينية المحتلة وبعيدا عن العوامل والمؤثرات التي تتعارض مع هذه التطلعات الاصيلة .

المصــــــادر

المؤلف	الكتاب
١ ـ الدكتور حسن الحلبي	: قضية فلسطين في ضوء القانون الدولي ١٩٦٩ القاهرة .
٢ ـ الدكتور يحيى الشهابي	: نقاط على حروف في الصراع العربي ـ الصهيوني ١٩٨٦ دمشق .
٣ ـ الدكتور جورجي كنعان	: وثيقة الصهيونية في العهد القديم ١٩٧٧ بيروت .
٤ ـ الدكتور حسن الحلبي	: القرار والتسوية ١٩٧٨ بيروت .
الدكتورحسن الحلبي	مجموعة محاضرات في القضية الفلسطينية القيت على طلاب الدكتوراه في العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ بيروت .
٥ ـ كاتب عربي مختص	: فلسطين العربية واليهود .
٦ ـ مكتب الاعداد الحزبي في القيادة القطرية	: الحركة الصهيونية من ١٨٩٧ ـ ١٩١٧ عام ١٩٧٦ دمشق .
٧ ـ دافيد استوروفاليري يورك (ت : احمد الشهابي)	: السلام في الشرق الاوسط (مقال ناحوم غولدمن) الايدلوجية الصهيونية وحقيقة اسرائيل ص ٣٢٩ وما يليها .
٨ ـ الدكتور حسن الحلبي	: القانون الدولي العام .
٩ ـ ميثاق الامم المتحدة	
١٠ ـ عهد عصبة الامم	
١١ ـ حسين جميل المحامي	: بطلان الاسس التي اقيم عليها وجود اسرائيل على الارض العربية .
١٢ ـ انجيلينا الحلو	: عوامل تكوين اسرائيل السياسية والعسكرية والاقتصادية ١٩٦٧ .
١٣ ـ مجلة المناضل	: عدد آب وايلول ٢٢٣ ـ ٢٢٤ .
١٤ ـ محمد اسماعيل السيد	: مدى مشروعية اسانيد السيادة الاسرائيلية في فلسطين .
١٥ ـ مجلة المناضل	: عدد حزيران تموز ٢٢١ ـ ٢٢٢ ـ ١٩٨٨ .

حول «نحن والتراث»..

الرفيق. فايز مطلق

سبق وان نشرت المناضل بحث الرفيق د. حامد خليل « نحن والتراث » في باب دراسات فكرية في العدد ٢٢١ ، ٢٢٢ حزيران وتموز عام ١٩٨٨ . وقد وردت الى « المناضل » هذه المداخلة التي قدمها الرفيق فايز مطلق حول هذا البحث واستكمالا له ، تنشر المناضل هذه المداخلة لان البحث ايا كان دائما يثر حوله عدد من الاسئلة سواء في أطار الاستكمال او التاييد ، او المعارضة او الاستفسار ، الخ ...

ـ المناضل ـ

لن تعطيك المحاضرة **للرفيق د. حامد خليل** في القراءة الاولى لها الصورة الشاملة والدقيقة التي تحملها نظرا لكثافتها وغناها بالافكار الى درجة الازدحام ، ولذلك اجدني مضطرا الى ايجاز ما ورد فيها من اتجاهات رئيسة وافكار وآراء فرعية .

واعلن سلفا عن اتفاقي مع معظم طروحها ، وثنائي على متانة عرضها الموفق الى درجة جلاء كثير من جوانب الالتباس عن مسائل خلافية معروفة ، بلورتها المحاضرة وقدمتها على مستوى جيد من التحديد والوضوح .

ومع ذلك فاني راغب بطرح عدد من الملاحظات حولها .

تبدا المحاضرة بمقدمة او بما يشبهها ، **آخـذة بالصدع الذي تعرضت له الامة العربية عامة والعقل العربي خاصة** .

ذلك هو الصدع الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ ذريعة تفسر بها حالة القصور التي يعيشها العقل العربي قبل ذلك التاريخ :

اما بعد فقد ابتلى هذا العقل بالحيرة والبلبلة وبدلا من ان تكون الفاجعة قد ساعدت على وضع الامور في نصابها الصحيح ، فان حجم التراجع الذي سجله ذلك العقل كان اكبر من حجم التقدم المسجل في هذا المجال .

لقد استغلت الرجعية الهزيمة ووجدت فيها فرصة سانحة **للانقضاض على بقايا الفكر التقدمي** التي لم تسقطها الفاجعة فتحقق اهدافها بزعزعة ثقة الجماهير وحشره في الزاوية القاتلة .

ودونما طويل وقت وكثير قول تنتقل المحاضرة من المقدمة الى التركيز على نقاط رئيسة هي جسم المحاضرة كاملا .

النقطة الاولى :

قصور فكر حركة التحرر العربية في التعامل مع التراث

وهي نقطة نقدية يلخص المحاضر فيها آراءه بوصم فكر حركة

التحرر العربية بانه **مأزوم** ، قاصر متصدع بسبب هشاشة بنيته وبسبب الخلل في طريقة تكوينه ، وهو ايضا فكر ازدواجي متناقض قلق غير علمي ، لا يثبت امام النقد ويركز على الشعارات . **اما البراهين على صحة هذه الاراء فتساق على الشكل التالي :**

١ ـ « عجز الفكر التقدمي عن مخاطبة الجماهير بما يحصنها ويؤدي اغراضه معها ، ولذلك انشدت تلك الجماهير الى العقيم من التراث والمظلم منه » .

٢ ـ « كنا نجاهر **بالتقدمية** ، وكنا نتغنى امام الجماهير بقيم الاباء والاجداد ، فلا نحن استطعنا اقناع الجماهير بان **الاشتراكية** بوصفها نظاما انسانيا سليما تفضي اليها قانونية التطور الاجتماعي ، ولا قرانا التراث لكي ندلل على انها المدخل لتصحيح مسار التاريخ في سياقه المتعثر الراهن » .

٣ ـ تعاملنا مع التراث بشكل عام والدين بشكل خاص دون استيعاب وبغير تمكن ، لقد تعاملنا بطريقة مبتسرة على قدر المساحة الدعائية التي خصصناها له خدمة لاغراضنا الوقتية .

٤ ـ فكرنا الاشتراكي كان نسخة قلقة ، تقف قبل حدود تفسير التراث بما يخدم صحة المنهج المادي الجدلي والتاريخي .

٥ ـ قدم التراث على غير ما يقدمه المنهج العلمي الجدلي ، قدم على انه صراع **فرق دينية او صراع افراد** في القمة ليس للجماهير فيه اي دور .

٦ ـ كل ذلك سهل للرجعية نجاحها في تقزيم فكرنا التحرري وكسب الجماهير الى صفها بالتالي .

النقطة الثانية :

المسوغات الايديولوجية والمعرفية لقراءة التراث

يحكم الواقع العربي نمط انتاجي **معين** ادى الى تكوين منظومة

قيم ثقافية واجتماعية وسياسية وحقوقية مكرسة لاعاقة عملية التقدم . وتقوده طبقة بورجوازية تتصف بالتفسخ والتبعية المباشرة للامبريالية العالمية ، وتضم تحالف بقايا الاقطاع وزعماء القبائل ووكلاء الشركات الاحتكارية الغربية والصيارفة واصحاب الصناعات الاستهلاكية ومروجي البضائع الاجنبية وكبار التجار والمهربين والسماسرة والطفيليين وتجار الرقيق .

صلتها ضعيفة بالعملية الانتاجية ولم تتشكل نتيجة صراع تاريخي مع تشكيلات اقتصادية واجتماعية سابقة .

ولكنها هيمنت بالتعاون مع القوى الاستعمارية على مصادر الثروات فهي تابعة لهذه القوى وواقعة تحت وصايتها .

ـ ومن سماتها الجهل والضحالة .

ـ وقد استخدمت التراث لتكسب به شرعيتها في قيادة المجتمع وكان من نتيجة ذلك انها ارتكبت الشرور والاثام بحق **الجماهير والامة والتراث والوطن** ، وبحق الحياة العربية والمستقبل العربي .

ونظرا لخلو الساحة الثقافية العربية من قراءة للتراث سوى قراءة الرجعية له ، فان الفكر العربي الراهن محكوم بتفسير هذه الطبقة وحده للتراث .

ولان الصراع ليس صراع افكار بل هو صراع **مسارات ايديولوجية** لقوى طبقية متناقضة المصالح والاهداف .

ولان مشكلة الموقف من التراث ليست مشكلة تراثية وانما هي مشكلة تحرر للفكر العربي المعاصر من علاقات التبعية القائمة .

فان المسوغ الايديولوجي لقراءة التراث ، يكمن في ان التراث ليس موضوعا اكاديميا بمقدار ما هو حاضر في الحاضر . وان هذا الحاضر ليس واحدا للجميع فمن الطبيعي الا تكون النظرة الى الماضي واحدة ايضا . وان المسوغ المعرفي لتلك المهمة تكمن في ان

مطلب التغيير الثوري للبنية الاجتماعية القائمة يتطلب المعرفة بقوانين التطور الاجتماعي . ومن هذا الموقع تبدو معرفة التراث ضرورة جوهرية اذ بدونها يصبح فهم الحاضر واكتشاف حلول تغييره متعذرا .

النقطة الثالثة :

المنهج الواجب اتباعه في قراءة التراث

اذا كانت معرفة الحاضر المطلوب تغييره ليست ممكنة على نحو دقيق الا عبر قراءة الماضي من جديد ، فاية قراءة اذن هي القراءة المشروعة ازاء ذلك ؟ .

ويجيب المحاضر : ليست الا القراءة وفق المنهج العلمي تلك المشروعة لانها تتفق مع طبيعة ذلك العلم وتستجيب لحاجات البحث التاريخي الاجتماعي الدقيق ويكتسب هذا المنهج مشروعيته من التطابق القائم بين السمات التي يحملها في ذاته والسمات التي تتصف بها الظواهر والاحداث الاجتماعية التي يدرسها .

تلك هي سمات المادية والجدلية والتاريخية .

ولان المنهج العلمي وحده هو الذي يجعلنا قادرين على تفسير الماضي ومجرياته تفسيرا صحيحا والافادة منه في تأسيس المشروع الحضاري العربي التقدمي الذي نطمح الى تحقيقه في المستقبل .

« الملاحظات في الشكل والمضمون »

١ ـ في الشكل :

آ ـ تشكو المحاضرة من ضيق هامش المقدمة وعدم كفايتها لتكون مدخلا لبحث **دسم** كالبحث الذي قدمته محاضرة ضيفنا الدكتور « **حامد خليل** » ، فنحن امام بحث واف مزدحم بالافكار تنقصه المقدمة التأسيسية المتوازنة مع مسائله الكبرى المطروحة باسم نقاط بحث .

ب ـ كما ان المحاضرة لم تشر الى المراجع والمصادر التي اعتمدت في اعدادها ، وفي حال الاشارة فان ذلك لن يقلل من اهميتها وقيمتها وجدواها . اذ فيما اثير من افكار وآراء جريئة وخاصة في اطار نقد فكر حركة التحرر العربية ، وفي الوضوح المطمئن بالنقطتين التاليتين ما يكفي لاعتبار هذا العمل جديرا بالتقدير .

٢ ـ في المضمون :

١ ـ اشكالية المصطلح :

هذه هي المرة الاولى التي يطلق على تحالف شرائح اجتماعية واقتصادية غير متجانسة مصطلح **« طبقة بورجوازية »** .

« فبقايا الاقطاع وزعماء القبائل ووكلاء الشركات الاحتكارية الغربية .. والصيارفة واصحاب الصناعات الاستهلاكية ، ومروجي البضائع الاجنبية وكبار التجار والمهربين والسماسرة والطفيليين » هذا التحالف لا يشكل طبقة اولا ، ثم هي ليست بورجوازية . او ان كلمة بورجوازية ليست دقيقة في التعبير عن هذا التحالف ثانيا .

لان الطبقة تشكيل اجتماعي اقتصادي تاريخي يفضي الى تكوين منظومة من القيم في الثقافة والاجتماع والاقتصاد والسياسة .الخ .. تخضع لشروط في نشأتها وسقوطها او اندثارها وتكون القاعدة في ذلك نمط الانتاج وعلاقاته .

ب ـ جاء في الحديث عن المسوغ الايديولوجي لقراءة التراث ما يلي :

« من الوجهة الايديولوجية بدا واضحا ان التراث لا يكون موضوعا للقراءة الا من حدود ضيقة جدا وعلى المستوى الاكاديمي، لو لم يكن الماضي حاضرا في الحاضر » .

اذن قراءة التراث المطلوبة هي قراءة جماهيرية اما مباشرة او

من خلال التنظيمات الثورية باعتبارها تجسد آمال الجماهير وامانيها وهي الامينة على تراثها لانها الامينة على مستقبلها .

ولكن لما كان الحاضر ليس واحدا للجميع فمن الطبيعي الا تكون النظرة الى الماضي واحدة ايضا فكيف يمكن ان نحل الاشكالية الناجمة عن مسالة القراءة في تحديد مسؤولية القيام بها ، والتي يوضحها السؤال التالي او الاسئلة التالية تاسيسا على ما طرح وهي هل تتشكل الايديولوجية الثورية في المجتمع المتفاوت طبقيا والمتناقض ايديولوجيا ؟ .

وبما ان الحالة الراهنة للمجتمع تمثل الحاضر الذي هو ليس واحدا للجميع ، فكيف نستطيع اذن ان **نقرا التراث قراءة واحدة ؟**

واذا اختصرنا الامر وقلنا ان دور الشريحة المثقفة استثنائي في المجتمعات النامية وحول موضوع قراءة التراث الى الشريحة المثقفة ، لتقدم المادة التنويرية التي تخدم وعي الجماهير وتزيده ، ولتدلها على ما ينفعها وما يضرها . فاننا سنقع حتما في اشكالية من نوع جديد وهي ان التاريخ تاريخ الجماهير ، وان المشروع الحضاري العربي التقدمي هو مشروع الجماهير وليس فئة منها بالوكالة عنها مثقفة كانت او غير ذلك .

المهم ان هذه الاشكالية بقيت في محاضرة ضيفنا دون حل .

ورغم توافقه في طرحه لها مع غيره من الباحثين التقدميين العرب ممن تناولوا موضوع التراث وقراءته .

الا ان غيره اخذ جانب التبسيط في الامر واختار الحل الاكاديمي التخصصي . فقد قال الدكتور طيب تيزيني في كتابه **« مشروع رؤية جديدة للفكر العربي في العصر الوسيط »** : « ان التنوير الثقافي لن يكون سوى نتاج عمل جماعي منسق من قبل مجموع المثقفين العرب القادرين فعلا على المساهمة في ذلك » .

ومن الاشكالية المثارة هنا في هذه المحاضرة فان المنطق سيقود

حتما الى طرح السؤال التالي : هل الجماهير ذات المصلحة في تنفيذ مشروعها الحضاري الذي يطلق عليه اختصارا « **مصطلح الثورة** » مطلوب منها أن تقرأ تراثها قبل ذلك ام هل تقرؤه بعده ؟ وكيف ؟.

او بعبارة اخرى هل الحاضر قادر على قراءة التراث قراءة منهجية ذات سمات مادية جدلية تاريخية ؟

ام هل القراءة موضوع مؤجل بحكم الاولويات التي تأتي في مقدمتها تحقيق سلطة الجماهير باعتبارها اداة حاسمة في تصحيح الخلل في العلاقات كما يقول لينين ؟

وفي الوقت الذي اتفق مع المحاضر على اهميـة المنهجية ذات السمات المادية والجدلية والتاريخية اؤكد ان ضرورتها لا تقوم على متطلبات فكرية نظرية فحسب بل ايضا على متطلبات التقدم الاجتماعي والقومي العربي .

حـ ـ جاء في الحديث عن المنهج الواجب اتباعه في قراءة التراث: **ان المنهج العلمي ذا السمات المادية والجدلية والتاريخية هو الذي يستجيب لحاجات البحث التاريخي الاجتماعي الدقيق ويفي بمتطلباته** ويضيف : وقد اكتشف المفكرون التقدميون ان تبني مثل هذا المنهج هو الذي يسير بالامم في طريق التقدم الاجتماعي .. الخ ..

والسؤال هنا : وان اقر ان هذا المنهج ملائم لنا للاخذ به اكثر من غيرنا .

اذن كيف تقدمت البشرية قبل السير في هذا المنهج ؟
ثم كيف تتقدم امم لا تأخذ بهذا المنهج ؟.

واقصد من طرح السؤال هو ضرورة وضع خصائص وخصوصيات في كل ميدان يوضع فيه هذا المنهج موضع التطبيق .

ورغم الاشارة التي وردت في المحاضرة الى انه « **لايعني في تطبيق هذا المنهج الى خطة مسبقة جاهزة نحاول بتطبيقه قسر الاحداث**

الاجتماعية بحيث تتلاءم معها وتكون مجرد امثلة مرغمة على ان تكون مؤيدة لها » .

اقول رغم هذه الاشارة فان اكاديمية الفكرة لاتعطي للاقتراح بتطبيق المنهج خصوصية واقعية تيسر الاخذ به وتقربه من الامكان في استيعابه والوعي به . وجعله مفتاحا لمغاليق اشكاليات تراثية عربية . وقضايا خلافية اسلامية كبرى . وسأسوق مثالا على ذلك .

عندما نضع الاديان تحت مجهر البحث وفق المنهج المقترح فانها لا تستوي في احكامها التي تتصل بنظم الحياة وتطورها . وعندما نتحدث عن الدين يهمنا نحن العرب أن نتحدث عن الاسلام على وجه التحديـد .

١ ـ لان للاسلام علاقة تاريخية بالواقع العربي الذي يشغلنا امر تغييره ..

وهي علاقة كان جهلها او تجاهلها حاجزا كثيفا بين جماهير الامة والذين يخاطبونها ، من مواقع الغربة عنها او الاستعلاء عليها .

٢ ـ ان العرب طوروا مجتمعهم ومجتمعات كثيرة وبنوا حضارتهم وساهموا في الحضارة الانسانية وتحولوا هم من قبائل وشعوب مختلفة الى امة واحدة خلال قرون من النضال الثوري بدا واستمر وانجز ما انجز باسم الاسلام وتحت رايته .

٣ ـ لقد ظهرت مناهج بحث فكري وتاريخي لدى العرب في ظل حضارتهم تتوازى ومناهج البحث الاوربية كالجبرية والقدرية **« التي هي قدرة الانسان على الاختيار والفعل ، اي حرية الارادة الانسانية في نطاق الحتمية « سنن الله ونواميسه » او فهم الخاص في نطاق العام وفهم الحرية في نطاق الضرورة » .**

وهي الصيغة العربية للمنهج الليبرالي الغربي ، ومنهج ابن خلدون التحليلي القائم على اساس جدلي اجتماعي ومعـاشي ـ اقتصادي ـ ومنهج المقريزي الذي يقوم على تحليل الظـاهرة

التاريخية بالكشف عن اسبابها ووضع القانون الموضوعي لوجودها وتطويرها .

وهذان المنهجان يشكلان أيضا الصيغة العربية للمنهج العلمي المادي التاريخي .

اذن كيف نقف في وضع منهجنا العلمي ذي السمات والقوانين العامة امام وضع خاص ، الذي هو تراث الاسلام ، بهدف تمثله لا رفضه ؟

د ـ اخيرا :

بدافع الحفز على مزيد من التساؤل والوصول الى مزيد من الحقائق تضاف الى ما قدمته هذه المحاضرة ووصولا الى الهدف الذي يسعى اليه المحاضر كعامل في ميدان الفكر التقدمي ، والذي يلتقي مع الهدف الذي يطمح اليه هذا الملتقى ؛ في القاء مزيد من الضوء على كثير من الافكار التي لم تاخذ حظها منه بعد ، وفي تحريك الساكن من حياتنا الفكرية خوفا من الهاجس الذي بدا يتولد حول بعض افكارنا التقدمية برفعها الى مرتبة القداسة من المس ، الامر الذي يضر بها ويبعدها عن طبيعتها مثلما يبعدها عن ان تكون عامل تشغيل آلية الوصول الى دائرة بناء المشروع الحضاري التقدمي العربي الذي ذكره الدكتور المحاضر .

لعل في كل ذلك ما يسوغ لي ما قلت ، وفيه ما يدفعني الى ان اشكر ضيفنا المحاضر على محاضرته التي كشفت عن **جهد صادق ، وفكر ملتزم ، وثقافة تقدمية اصيلة ، وجراة واضحة وتعامل صميمي مع كبريات القضايا المطروحة علينا كامة، بكل اشكالياتها وحساسياتها وان اشيد بما اظهره من صفات لا غنى له عنها كباحث من علمية ومنهجية وقدرة على توجيه الفكرة الى هدفها .**

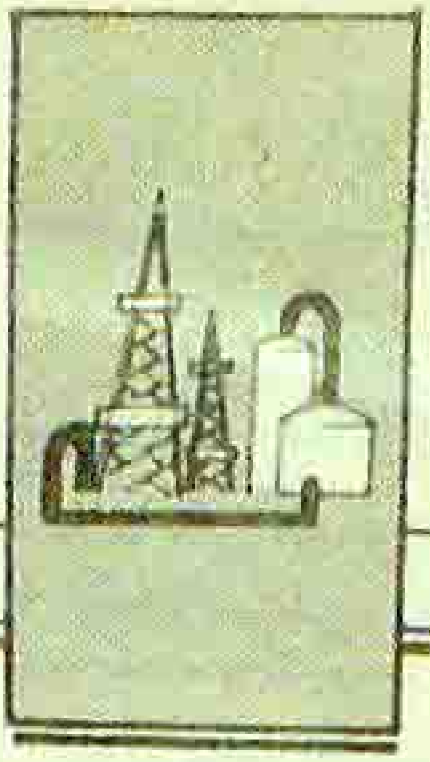

إشكاليّة الأمن الغذائي

في البلدان النامية وأسلوب تطويقها..

الرفيق : د . ناصر عبيد الناصر

استولت مشكلة الغذاء في الماضي على اهتمام « الفيزوقراط . (الطبيعيين) الذين كانوا يعتبرون الارض مصدرا لكل ثروة ، كما استحوذت على اهتمام ممثلي الفكر الاقتصادي الكلاسيكي امثال آدم ودافيد **ريكاردو ومالتوس** الذين ابدوا تخوفهم من عدم كفاية الغذاء لاطعام الناس مستقبلا بسبب قانون القلة المتناقصة ، وهاهي اليوم تشغل اذهان المختصين والمهتمين وعامة الناس سواء بسواء.

لقد اخذت « **فجوة الغذاء** » تهدد مستقبل البشرية وتعرض استمراريتها للخطر ، اذ يعاني مليار من البشر من اصل اربع مليارات نسمة من سوء التغذية ونقص الغذاء ، ومعظمهم من بلدان

اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، كما وان ١٠٠ مليون طفل ينامون جائعين كل ليلة ، وان ١٠ ملايين طفل يتحولون بصمت الى معاقين عقليا وجسديا (١) .

وما يحصل عليه البالغ في بلدان العالم الثالث يتراوح ما بين ١٥٠٠ — ٢٠٠٠ سعرة حرارية في اليوم ، بينما ما يحتاجه الانسان حسب مقاييس **نورمن دي هارفرد** بالنسبة للطفل ٨٢٠ حريرية يوميا والرجل ذو النشاط المتوسط الى ٣٠٠٠ حريرة، مقابل ٢٢٠٠حريرة للمراة يضاف اليها ٣٥٠ حريرة اذا كانت حاملا و ٥٥٠ اذا كانت مرضعا . وبالطبع اذا كانت كمية البروتين التي يحصل عليها الفرد متدنية فان رد الفعل يكون لديه بطيئا ، ويعاني من الخمول والبلادة، بينما عندما يتناول كميات كافية او زائدة من البروتين والنشويات والدهون والالياف والمعادن والاملاح والفيتامينات والانزيمات الغذائية ، فانه يتفاعل بشكل افضل مع محيطه الخارجي ويتمتع بسرعة الاستجابة ، وردود فعل افضل .

ان اول من لفت انظار العالم للمجاعة مدير عام منظمة الاغذية والزراعة . (**فاو**) ، **بويد اور** ، في عام ١٩٥٠ الذي اعلن في تقريره بأن نصف البشرية يعاني من النقص المزمن في الحراريات اوالزلاليات او كليهما معا .

ستظل ازمةالغذاء مابعد نهاية هذا القرن تشكل كابوسا مخيفا تقلق حياة الناس في معظم بلدان العالم الثالث ، على الرغم من ان انتاج العالم من الحبوب في العام الماضي بلغ ملياري طن حسب احصاءات **((الفاو))** ، والفائض منها يصل الى ١٧٤ مليون طن ، يمكن امتصاصها من قبل اسواق البلدان النامية التي تعد الحبوب

١ — جايمس غرانت ، وضع الاطفال العالمي — التقرير السنوي لليونيسيف ص ١ .

بالنسبة لها قضية حياة او موت . اذ تحتاج ١ر٥٠٠ مليون طن من الحبوب ، بينما انتاجها لا يتجاوز ٤٥٠ مليون طن حاليا .

الاسباب الكامنة وراء ((فجوة الغذاء)) :

شكلت الاسباب الكامنة وراء نقص الغذاء وسوء التغذية في البلدان حديثة التطور مثار نقاش حاد بين ممثلي الاوساط البرجوازية والتقدمية . اذ يرى بعض ايديولوجي الغرب بان هناك اسبابا طبيعية تكمن وراء ازمة الغذاء ، تتصل بالظروف المناخية ، حيث تقع معظم الدول الفقيرة في مناطق قارية ، تتعرض لتقلبات مناخية حادة قوامها الجفاف وزحف الصحراء ، غير ان هذا السبب لايكفي لتفسير مشكلة الجوع في بعض البلدان النامية ، سيما وان الطبيعة تستعيد توازنها البيئي بسرعة . وقد تم تدعيم هذا السبب بتقرير وضعته دائرة « **الاستخبارات المركزية الامريكية » بعنوان ((العواقب المحتملة للميول العالمية في مجال الديموغرافيا والمناخ والانتاج الزراعي))** ، توقعوا فيه بان القارتين الافريقية والاسيوية ستشهد تقلبات مناخية حادة ، غير ملائمة بالنسبة للانتاج الزراعي ، مما سيؤدي الى استمرار انتشار المجاعة . غير ان المجاعة ـ حسب هذا التقرير ـ لن تهدد العالم كله بل ستهدد فقط « البلدان الفقيرة والفقراء » وبالطبع ان صحت توقعات هذا التقرير ، فان التقلبات المناخية هي عامل ايجابي بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية ، التي ستوفر لها اسواقا واسعة لتصريف الحبوب ، وفرض هيمنتها الاقتصادية والسياسية على العالم .

بينما يرجع بعض ممثلي البرجوازية ومنهم العالم الامريكي **البيولوجي ارلخ وسوزان جورج ، ((فجوة الغذاء)) للانفجار السكاني** فالعالم المتطور يتضاعف سكانه كل اربعين عاما بينما في الدول المتخلفة كل ٣٠ عاما ، وينصحون هذه البلدان بتحديد النسل من ناحية وتحسين خصوبة التربة ورفع انتاجها من ناحية اخرى منطلقين في

آرائهم هذه من مواقع « **مالتوسية** » جديدة ، معتمدين على القانون الابدي الذي اكتشفه القس الانكليزي مالتوس والقاضي بأن « جميع **الكائنات مفطورة على الطموح الدائم الى التكاثر بصورة اسرع مما تسمح به كمية الطعام الموجودة في حوزتها** » .

ان تنسب نقص الغذاء الى معدلات التكاثر السكاني ، حجةواهية كأنك تلوم سمكة ملقاة على الرمال بحجة انها لاتسبح . ولا شك بأن للتحول الديموغرافي اثاره السلبية، ان لم يترافق بتحولات اقتصادية تمتص الزيادة السكانية فالزيادة السكانية بوصفها مصدرا لتجديد السكان وتوفير قوة العمل ، عندما توضع في ظروف مناسبة تشكل مصدر قوة وليس مصدر ضعف ، ومثال على ذلك الصين .

لقد تتوحد الاراء المالتوسية الجديدة بمذهب « **نهاية الثروات الطبيعية** » الذي انتشر في مطلع السبعينات ، اذ يعتبر هذا المذهب المجاعة نتاجا للتلوث والتسمم المتزايدين باطراد للبيئة المحيطة ونفاذ الموارد الطبيعية اللازمة لتلبية حاجات السكان المتكاثرين ، وفي هذا الاتجاه يفكر تايلور صاحب كتاب « **يوم الدينونة** » الذي يتنبأ فيه هلاك البشرية على تخوم القرن الواحد والعشرين بسبب شحة المواد الغذائية ، كما يعتقد بذلك العالم البيولوجي ارلخ مؤلف كتاب « قنبلة السكان » يقول بينما تقرا هذه الاسطر من الكتاب سوف يموت بضعة اشخاص جوعا وذلك بسبب ـ حسب رأيه ـ معدل الولادات العالية وعدم كفاية الموارد الغذائية « **لاجل الجميع** » وان صحت هـــذه الآراء بالنسبة للدول المتطورة التي اخــذت تستنفذ مواردها الطبيعية فانها لا تصح بالنسبة للدول المتخلفة التــي لا يزال قسم من ثرواتها يحلم في باطن الارض .

تنظيم الاسرة :

ترى الدوائر البرجوازية بان سياسة « تخطيط الاسرة » تعد وسيلة اساسية لتذليل المصاعب الاقتصادية والاجتماعية ، معتبرين

بأن حبوب منع الحمل هي « **مفتاح** » حل مشكلة المجاعة ، ويؤكد هذه الفكرة الرئيس الامريكي الاسبق جونسون في عام ١٩٦٥ بمناسبة الذكرى العشرين لهيئة الامم المتحدة « **سوف ننطلق من واقع ان مبلغ حتى ٥ دولارات موظفا في مراقبة معدلات الولادات يساوي ١٠٠ دولار موظفة في تطوير الاقتصاد** » بينما تنصح سوزان جورج في كتابها « **كيف يموت النصف الثاني من البشرية** » الغرب الراسمالي بقولها « بدلا من تعلم الاخرين كيف ينبغي العيش وكم ينبغي انجاب اطفال يجدر بنا في الغرب ان نحلل بصورة افضل دوافعنا الخاصة . فنحن نخاف بلا شك ، نخاف من ان شعوب « **العالم الثالث** » المتزايدة العدد قد تطلب منا في يوم من الايام ما نحن مدينون لها به ، وتتطاول على مستوى معيشتنا اننا نخاف من ان ضغط السكان قد يظهر في اخر المطاف ان **الدواء العام** الوحيد هو الثورة .

بهذه الصيحة تكون سوزان جورج قد اصابت الهدف وان كان قد اطلقها الحرص على مصالح الدول الراسمالية وليس الاعتراف بحقوق الشعوب المتحررة حديثا لدى الدول التــي استعمرتها سابقا .

ان الاوساط البرجوازية حين تبرز « **الانفجار السكاني** » وعدم تخطيط الاسرة كأسباب اساسية تكمن وراء ازمة الجوع التي تعاني منها بعض البلدان النامية ، ماهي الا محاولة تستهدف منها صرف انتباه الراي العــام عن الاسباب الحقيقية للمجاعــة والتي سببها الاستعمار بشقيه القديم والحديث ، والتركيز على قضايا **تخطيط الاسرة** كدواء ناجع لجميع المصائب بما فيها المجاعة . وعلى الرغم من الميل نحو الاسر قليلة الاولاد وتخفيض معدل الولادات اخذ يشق طريقه الى البلدان النامية وسيضمن للفئات الفقيرة التي لديها ثلاثة أولاد فقط ، بانها ستحصل من المجتمع على نصيب افضل وان شروط معيشتها ستكون افضل من الان ؟ الم تسلك الهند سياسة « **تنظيم الاسرة** » ولم تحقق النتائج المرجوة ، كونها عالجت النتائج من خلال **الثورة** الخضراء واعتبرت بان مشكلة الغذاء هي مشكلة تقنية ليس

الا ، يمكن معالجتها من خلال زيادة الانتاج من المحاصيل الزراعية والمنتجات الغذائية ، واغلقت الجوانب الاجتماعية للمشكلة ، ولهذا لا تزال تعاني منها. ثم لماذا ينصح **المالتيسون** الجدد البلدان النامية بتحديد النسل ، في الوقت الذي يبحثون فيه عن انجع الاساليب لزيادة معدلات الولادات في الدول الراسمالية المتطورة ، لاسباب عرقية عنصرية ، خشية تفوق السكان الاجانب الذين يتكاثرون بموجب سلسلة هندسية على السكان الاصليين الذين يتكاثرون بموجب متوالية رياضية . وبالتالي كيف يفسر دعاة البرجوازية المجاعة التي حصلت في الهند في الفترة الواقعة ما بين ١٨٧٠ ـ ١٩١٠ علما انها آنذاك لم تعاني من الانفجار السكاني اذ في تلك الفترة نما السكان الهنود بنسبة ١٨ر٩٪ في حين ازداد السكان الاوربيون خلال نفس الفترة بنسبة ٤٥ر٤٪ .

وهكذا يجهد المالتسيون الجدد انفسهم للبرهنة على ان مصائب الجماهير الشعبية لا تكمن في علاقات الانتاج الجائرة والاستغلالية ، وانما في قوانين الطبيعة الازلية ، مدعين ان الفقراء يتكاثرون بدون قوانين . ومنهم من يذهب بعيدا ليفسر مشكلة العوز والجوع في البلدان النامية بسوء السياسات والتدابير الاقتصادية والتي من جرائها انقلبت هذه البلدان من دول مصدرة للمواد الغذائية في زمن الاستعمار الى دول مستوردة لها في ظل الاستقلال الوطني . يبدو لاول وهلة هذا صحيحا اذ صدرت المستعمرات وشبه المستعمرات ما بين ١٩٣٤ ـ ١٩٣٨ ، نحو ١٢ مليون طن من الحبوب ، بينما تستورد اليوم ما يزيد على ٦٦ مليون طن من الحبوب باستثناء بلدان امريكا اللاتينية . مما يستنزف قدراتها المالية الشحيحة اصلا ويؤثر في امكاناتها في استيراد وسائل الانتاج اللازمة لتنفيذ خطط وبرامج التنمية .

ولكن عندما كانت هذه البلدان مصدرة للحبوب في عصر الاستعمار كان ملايين الناس يموتون جوعا . ويكفي ان ندلل على ذلك ببعض

الامثلة ، وفي الهند طوال القرن التاسع عشر كانت مقاطعة البنغال من نحو ٣٠ سنة مجاعة اودت بحياة اكثر من ٣٢ مليون نسمة ، في الوقت الذي جنتمنه شركة « **وست انديا** » ارباحا طائلة من وراء تصدير الحبوب ، ولم توقف الحكومة الاستعمارية تصدير الارز من البنغال ، وكانت مستودعات الاقطاعيين متخمة بالحبوب وهكذا يحاول **ايديولوجيو** الاستعمار الجديد تفسير تصدير الحبوب في الوقت الذي يموت فيه الناس جوعا في الدول المستعمرة سابقا بوجود **فوائض** غذائية في زمن الاستعمار ، وغيابهافي اعوام الاستقلال وعليه ينصحون هذه البلدان بعدم السير بطريق التوجه الاشتراكي، لانه لن يخلصهم ، حسب رايهم من مشكلة الجوع ، مشيرين الى روسيا القيصرية التي كانت تصدر الحبوب ، حيث صدرت قبل ثورة اكتوبر الاشتراكية مايقارب ٨٠ مليون طن من الحبوب ، بينما في ظل الثورة الاشتراكية فان الاتحاد السوفييتي يستورد الحبوب من الولايات المتحدة الامريكية . وهذا الراي لا يصمد طويلا امام النقد ، اذ تعرضت روسيا القيصرية التي كانت تصدر الحبوب في القرن التاسع عشر الى اكثر من اربعين مجاعة او في الفترة الواقعة ما بين ١٩٠١ ـ ١٩١٢ ، حصدت المجاعة عشرات الملايين من الارواح ولكن بعد ثورة اكتوبر بسنوات قليلة تم قهر الجوع والبطالة بفضل التحويل الاشتراكي فاخذ الاتحاد السوفييتي يشارك بـ ١٦ـ١٨٪ في الانتاج العالمي للمنتجات الغذائية بما فيها الحبوب التي تجاوز انتاجه منها ٢٠٠ مليون طن ، ورغم ذلك يستورد ما يقرب من ثلاثين مليون طن كاحتياط استراتيجي ، تحسبا للطوارىء ،وبغية تحسين المستوى المعاشي للمواطنين ، وقد ارتفع استهلاك الفرد من اللحوم من ١٥ كغ الى ٥٨ كغ ، وكذلك من مشتقات الالبان ومن الخضروات والفواكه ويستهلك الفرد السوفياتي حاليا ما يقارب ٢٨٠٠ حريرة يوميا وسطيا .انطريق التوجه الاشتراكي الذيسلكته بعضالبلدان

النامية ومنها القطر العربي السوري لا يعد مباشرة بتأمين كل شيء من انهار الحليب والعسل ، فالصعاب في مرحلة التحويل الاشتراكي لا مناص منها ،لكن الاجراءات الاشتراكية على المدى القريب والبعيد ستسمح بالتخلص من اللامساواة الاجتماعية ، وتنهي الاستغلال ، وتمكن من توظيف الموارد الطبيعية والطاقات البشرية على نحو امثل ، الامر الذي يمكن من تحسين المستوى المعاشي والثقافي للسكان .

ان دعاة البرجوازية لا يكتفون بكيل التهم للنموذج الاشتراكي للتنمية بل يقترحون بديلا منه الطريق الراسمالي للتطور ، كأداة لتطويق المجاعة في هذه البلدان ـ حسب رايهم ـ . واذا كان ذلك صحيحا لماذا تتعرض بلدان امريكا اللاتينية التي سلكت الطريق الراسمالي منذ ١٥٠ عاما الى نقص الغذاء وسوء التغذية . وتعد مشكلة تأمين « **لقمة العيش** » للكادحين ، احدى المشاكل الاكثر حدة وتعقيدا التي تصطدم بها هذهالدول.

ان الفقر المدقع والعوز وما يرافقها من مجاعة منتشرة حتىفي الدول الاكثر تطورا ، كون الطريق الراسمالي وما يرافقه من توزيع غير عادل للمداخيل والارض، لايفضي الى تحسين في وضع الجماهير الكادحة ، واسطع مثال البرازيل ، حيث يعاني ٤٤٪ من السكان من سوء التغذية ، علما ان متوسط الاستهلاك الفردي في هذا البلد من الطاقة الغذائية يفوق الحاجة اليها بمقدار ١٠٪ وينسحب هذا المثال على الارجنتين حيث متوسط مايتناوله الفرد ٣١٥٠ حريرة يوميا ، اي يفوق المعدل الضروري ، غير ان ذلك مجرد احصاءات حسابية ، وليس مؤشرات عملية ، واكبر دليل على ذلك معدل وفيات الرضع الذي يزيد فيها عن ٦٠ بالالف مقابل ٢٨ بالالف في كوبا .

وفي كينيا احدى اغنى البلدان النامية واكثرها سرعة في التطور تصل معدلات النمو السنوي الى ٨٪ ، وقد ازداد فيها الاستقطاب الاجتماعي ،فالاغنياء اكثر غنى ،بينما غدا الفقراء اكثر فقرا ويعيش

على حافة الفقر المدقع ربع سكان المدن وخمسا سكان الريف . الامر الذي يؤكد بان الطريق الراسمالي يمكن ان يحقق التنمية لكن اداتها ووقودها الانسان في مثل هذه الحال . ولا يمكن ان تحسم مشكلة « **الجوع والشبع** » بينما التنمية الاشتراكية اداتها وغايتها الانسان **وأثبتت التجربة التاريخية للبلدان الاشتراكية ان بالامكان** القضاء تماما على الجوع ، على اساس التحويل الاشتراكي .

وفي سياق البحث عن اسباب **فجوة الغذاء** في بلدان العالم الثالث تصادف بعض الكتاب البرجوازيين امثال : **كولين كلارك من انكلترا ، جوزيه دي كاسترو من البرازيل ، سوزان جورج امريكا ، فنسيس لابيه امريكا** ممن بحثوا في التوازن بين عدد السكان والموارد الغذائية واعتبروا مشكلة الغذاء حصيلة للتخلفالاقتصادي والاجتماعي ،دون ان يجهدوا انفسهم بالبحث عن الجهة التي كانت تاريخيا وراء تخلف هذه البلدان . والكشف عنها ليست بالمهمةالمستعصية انه الاستعمار قديمه وحديثه الذي كان وما زال وراء عملية النهب المنظم لخيرات وثروات الشعوب المتحررة حديثا وتسارع القول باننا لا نريد ان نعلق كل شيء على مشجب الاستعمار ، ونعفي شعوب وحكومات البلدان النامية من مسؤولياتها في تبني استراتيجية اقتصادية تطوق من خلالها « فجوة الغذاء » . على اعتبار ان المجاعة ليست من ابتكار الاستعمار ، كونها كانت موجودة في القرون الوسطى . غير ان الاستعمار كرس المجاعة ووسع نطاقها ، عبر الدور القذر الذي تلعبه الاحتكارات والشركات متعددة الجنسيات .

دور الاحتكارات الراسمالية في تعقيد « مشكلة الغذاء »

تمارس الاحتكارات الامبريالية والشركات عابرة القارات دوراً سلبيا مع القطاع الزراعيفي بعض البلدان الناميةعلى طريقالاستغلال المباشر للمزارع والقرى،ومن خلال تملك الاراضي الزراعية الخصبة فالشركات الامريكية والانكليزية والفرنسية واليابانية ، تتملكاراض

واسعة في العديد من بلدان امريكا اللاتينية ، فقد اغتصبت كل من الشركات الامريكية « **يونايتد برس** » ، « **يونايتد فروت كومباني** »، « **ستاندر فروت** » ، اخصب الاراضي في كوستاريكا وهندوراس وسائر بلدان « **الحزام الموزي** » الاميركي اللاتيني ، ويستفاد من معطيات الامم المتحدة ان هذه الشركات تحصل لقاء كل دولار توظفه في انتاج الموز على ٩ دولارات .

ان دول الغرب الصناعي تستغل اليوم ربع مساحة الاراضي المستثمرة زراعيا في البلدان حديثة التطور ، وهي تتطلـــع ليس لاستثمار الاراضي الزراعية الخصبة فحسب بل لشراء الاراضي العقارية في العديد من هذه البلدان . فالشركة الامريكية «**ويلمونت**» اشترت مساحة واسعة من الاراضي في شمال المكسيك والتي كان يزرعها الفلاحون بالذرة والفاصوليا والهليون . كذلك استولت الشركة العالمية « **كاراجيل** » على حقول واسعة في البرازيل لزراعة فول الصويا من اجل توريده الى السوق العالمي كعلف للحيوانات بعد ان كانت تزرع بالفاصولياء السوداء التي تشكل الغذاء الرئيسي للســكان .

وفي كولومبيا اقدمت شركة « **بوريانا كولمبيانا** » وهي فرع لاكبر شركة عالمية « **رالستون بوريانا** » لتقديم قروض للفلاحين لاغرائهم ضمن برنامج « **كوليوف** » على تربية الدواجن .

كما سيطرت بعض الشركات الراسمالية على اراض خصبة في الفلبين ، بغرض انتاج الموز والاناناس لتوريده الى الســوق العالمي.

ان احد اهم الميادين الاكثر ربحا لتوظيف الراسمال الاجنبي هو الصناعة الغذائية ، فقد اقدمت اليابان على بناء معامل للسكر في اندونيسيا ، واشادت مثلها في المانيا الغربية وفي كينيا ، واحدثت شركات امريكية لانتاج وتعقيم الحليب في فنزويلا وبناء مطاحن للقمح في الارجنتين والبرازيل والاورغواي ، هذا وتمتلك ١٣٠ شركة

راسمالية ما لا يقل عن ٨٠٠ فرع من الصناعات الغذائية منتشرة في معظم الدول النامية .

وفي السبعينات وظفت الشركات الاجنبية ٦ر٦ مليار دولار في الدول الافريقية ، حققت من ورائها ربحا يصل الى ١٢ مليار دولار. ونزيف هذه الاموال بدون وجه حق يحرم البلدان النامية من موارد اقتصادية مهمة يمكن توجيهها من اجل تطوير البنية الاقتصاديـة في هذه البلدان .

بديهي ان لا ننكر ان هذه الشركات تلعب دورا ايجابيا في تطوير القوى المنتجة في بلدان « **العالم الثالث** » لكنها على المـدى البعيد تؤدي الى احداث اختلالات اقتصادية ، على اعتبار ان خطط التنمية تصبح مرتبطة ببرامج توظيف الرساميل الاجنبية ، في الوقت الذي تتجه فيه رؤوس الاموال الوطنية الى مشاريع هامشية . وعـلاوة على ذلك فان الازمات الاقتصادية الدورية والبنيوية التي تتعرض لها الدول الراسمالية سرعان ما نجد انعكاساتهـــا على البلدان النامية ايضا .

المساعدات الامبريالية « النزيهة »

في الوقت الذي تمارس فيه الاحتكارات الراسمالية ، عملية نهب منظم للموارد الاقتصادية للدول الفتية ، تتحدث الاوساط البرجوازية على نطاق واسع عن تقديم مساعدات غذائية « **نزيهة** و « **انسانية** » .

وبالفعل قدمت الدول الراسمالية المتطورة مساعـــدات الى نيجيريا ابان الحرب الاهلية في عام ١٩٦٨ ، والى بنغلاديش اثناء القحط في ١٩٧٤ ، كما قدمت مساعدات غذائية الى بلدان الشريط الساحلي في افريقيا ما بين ١٩٧٢ ــ ١٩٧٤ واثناء تلف المحاصيل في بلدان شرق افريقيا عام ١٩٨٠ .

كذلك قدمت الولايات المتحدة الامريكية مساعدات غذائية مجانية الى مصر لسد سيل المجاعة ، ثمنا لسياسة الابواب المفتوحة التي انتهجها السادات المقتول والتي فتح الباب على مصراعيه من خلالها امام توغل الاحتكارات الراسمالية لنهب الاقتصاد المصري . وتعهد الجانب الامريكي بتقديم مساعدات غذائية كثمن لصفقة « كامب ديفيد » التي اخرجت مصر من الصف العربي .

وقدمت السوق الاوربية المشتركة الى الهند مساعدة في صورة « **بودرة الحليب** » التي اطلق عليها آنذاك « **الثورة البيضاء** » وهي على نقيض « **الثورة الخضراء** » ، ونتيجة هذه المساعدة هو انتشار الاوبئة بين الاطفال ، لان النساء الهنديات اقلعن عن رضاع اطفالهن رضاعة طبيعية ، واخذن يشربن بودرة الحليب في مقننات مائية غير معقمة ، فانتشرت الامراض بين الاطفال ، وخسرت الهند من هذه المساعدة لانها دمرت مراكز انتاج الحليب المحلي ، وربحت الشركات الاجنبية التي روجت اعدادا كبيرة من زجاجات الرضاعة ومن الادوية وبهذا فان « **الرسالة الخيرية** » التي تؤديها الاوساط الامبريالية لا تقارن بالضرر الذي تلحقه بالدول التي تساعدها .

وهنا لا يمكن ان ننكر بان مثل هذه المساعدات الغذائية تخفف من بعض العبث الذي تعانيه هذه البلدان سيما شحة القطع النادر اللازم لاستيراد الاغذية ، كما تخفف من حدة النقص في الحبوب ، وتسهل من تقديم مساعدة عاجلة للسكان الجائعين . ولكن لشحنات الاغذية على المدى البعيد آثار سلبية لا تخفى على احد ، وليس هدفها انسانيا ، لانقاذ الناس من الموت جوعا ، وانما لتخفيف حدة التوتر والاستياء الشعبي ضد الحكومات والانظمة الرجعية الموالية للغرب ، كانظمة تايوان وزائير وكوريا الجنوبية ومصر واسرائيل ، التي تنهج سياسة عدوانية وتدوس حقوق الانسان .

ان الدول الامبريالية تنطلق في تقديم « **المساعدات** » من مبدأ « **حرمان من يغضب عليه الغرب واغداق المعونات على من يرضى**

عنه » فبعد ان كانت امريكا تقدم مساعدات سخية لايران الشاه ، نجدها اليوم تمارس الحصار الاقتصادي والتمييز التجاري ضد **الثورة الايرانية** ، بما في ذلك ايقاف تصدير المواد الغذائية .

وهكذا فان « **المساعدات** » و « **الهبات** » التي تقدم لبعض الدول حديثة التطور في صورة « **جريش فول الصويا واكياس القمح** » ما هي الا وسيلة من جملة الوسائل التي يستخدمها الاستعمار الحديث لفرض الهيمنة والسيطرة الاقتصادية على الشعوب .

وبتلك « المساعدات » يجري توفير الغطاء للاوساط الرجعية الحاكمة . بأن تماطل في تطبيق الاصلاحات الزراعية الجذرية والتعاون الزراعي، كما تدفع بالبلدان التي تقبل بمثل هذه المساعدات لان تكف عن زراعة الحبوب محليا ، لانه امر غير ذي فائدة .

ان الدول الراسمالية المتطورة كانت وما زالت وراء تخلف هذه البلدان وتسببت في نقص وسوء التغذية ، وهذا ما اكده العالم الفرنسي رينيه ديمون « **ان الانسان الابيض الغني نتيجة لاستهلاكه الزائد للحوم وشفقته غير الكافية على الفقراء ، يتصرف كآكلة لحوم البشر فاستهلاكه الزائد للحوم التي تنتج بالحبوب كان بامكانها ان تنقذ ملايين الناس من الجوع ، ويتابع لقد ابتلعنا في العام الماضي اطفال منطقة السواحل الافريقية واثيوبيا وبنغلاديش وبالشهية نفسها نواصل ابتلاعهم** » .

لقد اخذت الزراعة شأنها شأن النفط تؤثر في موازين القوى السياسية ، فالامبريالية الامريكية تلوح بورقة الغذاء من حين الى آخر وتستخدمها في لعبة « **البوكر السياسي** » منطلقة من مقولة « **ان جميع السياسات تنبع من حبة القمح** » ، وفي اكثر من مناسبة صرح المسؤولون الامريكيون بان الولايات المتحدة الامريكية قد لاتكون مضطرة للتهديد بالقنبلة الذرية ، كما كانت تفعل في الخمسينات من هذا القرن ، وانما ستهدد العالم بحبة القمح ، ولم تصدر مثل

هذه التلميحات مصادفة ، **وانما جاءت ابان حرب تشرين التحريرية التي خطط لها ونفذها القائد العربي حافظ الاسد .**

فهم بهذه التصريحات يريدون تخويف الاقطار العربية النفطية التي اقدمت على قطع النفط خلال حرب التحرير ، فان اقدمتم يا عرب على قطع النفط سنمنع عنكم امدادات الغذاء الامر الذي يعني بأن الوطن العربي ليس بمنأى عن ازمة الغذاء ، اذ بلغ استيراد الاقطار العربية من المواد الغذائية ما قيمته **١٣ مليار دولار في عام ١٩٨٦** ، في حين بلغت صادراتها منه حوالي ٢ مليار دولار للفترة نفسها .

اختلال التوازن البيئي :

تعد المشكلة الغذائية جزءا من مشكلة استخدام الموارد التي تتوقف الى حد كبير على آلية التفاعل بين المجتمع والبيئة الطبيعية، حيث بدا الانسان تدريجيا يحل النظام الاصطناعي محل النظام البيئي الطبيعي ، فمحل الغابات والمستنقعات والسهوب ، اخذت تظهر حقول وحدائق ومراع ، وبدات الحيوانات البرية تخلي مكانها للحيوانات الداجنة ، وقاد تدخل الانسان في البيئة في سياق بحثه عن الغذاء الى انجاز نتائج ايجابية على المدى القريب من ناحية ، كما ترتبت عليه نتائج وخيمة من ناحية ثانية على المدى البعيد ، الى حد الكارثة ، ومنها استنزاف خصوبة التربة ، وتملح الاراضي المروية ، وانجراف التربة والتصحر ، كل ذلك بسبب التدخل غير العقلاني للانسان في البيئة .

وما يحدث الان من تبدلات مناخية ما هي الا نتيجة لانتهاك الانسان لميزان البيئة ، فالحضارة اذا تطورت بصورة عفوية ، لابد وان تترك وراءها قفاراً . فأساليب الاستثمار الزراعي البدائية للارض وقطع الاشجار وحرق الغابات ، تفضي الى استنزاف الموارد البيولوجية اذ تخرج ملايين الهكتارات من الاراضي الخصبة من حيز

الاستثمار ، مما يؤزم مشكلة الغذاء ويعقدها ، ففي بلدان امريكا اللاتينية تتعرض اخصب الاراضي الزراعية لانجراف التربة وفقدان الغطاء النباتي ، جراء الضغط الايكولوجي الذي يؤدي الى تدني مردود الاراضي المستثمرة ، بل وترتب على اختلال البنية عواقب مخيفة ، منها الجفاف ، ونضوب موارد المياه والابار وانحسار المراعي الطبيعية بسبب التصحر ، وانتشار الجوائح المرضية التي تصيب الماشية ، مما عرض بعض الدول سيما الافريقية للمجاعة المديدة .

الطلب الفعلي على المواد الغذائية :

يتوقف الطلب الفعلي على المواد الغذائية على قيمتين متغيرتين : الاولى تعداد السكان ومستوى معيشتهم ، اذ ان الزيادة السكانية تخلق طلبا اضافيا على المنتجات الغذائية ، والثانية ارتفاع مستوى الدخل الفردي يؤدي بدوره الى زيادة النفقات على السلع الغذائية والترابط بين العاملين المذكورين هو ترابط معقد ومتعدد الاوجه ويمكن ان يتغير في مختلف الظروف .

فعلى الرغم من تحسن دخل السكان يقترن بالاجمال بارتفاع الطلب على المواد الغذائية ، فان التناسب بينهما ليس ثابتا ، فلدى وجود دخل منخفض ، فان القسم الاكبر منه ينفق على الطعام ، علما ان كمية الغذاء ونوعيته تبقيان قاعدتين غير كافيتين . ولكن بازدياد الدخل يرافقه ازدياد كمية ونوعية الطعام المستهلك ، فان نسبة الدخل الاضافي المنفق على الطعام تنخفض بمقدار ما تلبي تدريجيا الحاجات الغذائية .

وهكذا بمقدار ما يزداد الطلب العام على المواد الغذائية مع ارتفاع الدخل ، تاخذ نسبة الدخل المخصصة للغذاء تميل الى الانخفاض بقدر نمو الدخل ، وبقدر ما تكون الاسرة اكثر فقرا يذهب القسم الاكبر من دخلها الى التغذية ، ويشتد الطلب خاصة على

الحبوب ، التي يصل استهلاك الفرد لها الى ٢٠٠ كغ في الدول النامية بينما في كندا وامريكا لا تتجاوز ١٠٠ كغ سنويا ، والعكس بالعكس بقدر ما تكون الاسرة اكثر غنى تكون نسبة الدخل المنفقة على التغذية اقل ، وهذه القاعدة تسري ليس على اسر منفردة فحسب ، بل وبالنسبة لمختلف الفئات الاجتماعية الميسورة .

فالتكاثر الطبيعي للسكان وارتفاع الدخل الفردي الفعلي ، مع حساب مرونة الدخل ، يقودان الى زيادة الطلب الجاري على المواد الغذائية في البلدان النامية بمقدار ٤٪ سنويا ، علما ان في البرازيل تصل وتائر نمو الطلب على السلع الغذائية ٦ر٤٪ سنويا ، ويستفاد من دراسات « فاو »(١) بان اكثر من ٦٠٪ من زيادة الطلب على المنتجات الغذائية في الدول النامية مرده نمو السكان و ٣٦٪ منه فقط يعود الى تحسن الدخل الفردي .

ان ارتفاع الطلب الفعال على المنتجات الغذائية في الدول الفتية يرجع الى التغيرات البنيوية في اقتصادياتها والمتمثلة بالتصنيع واتساع دائرة الخدمات والتداول النقدي ، الامر الذي ادى الى زيادة عدد السكان الذين يشترون السلع الغذائية ، وبغية تلبية احتياجات السكان منها يجب ان تكون وتائر نمو الانتاج الزراعي مرتفعة، بحيث توازي ارتفاع معدلات نمو السكان، ان لم تتجاوزها.

آفاق حل مشكلة الغذاء :

يستفاد من معطيات « فاو » ان القطاع الزراعي في العديد من البلدان النامية آخذا بالتراجع ، بعد ان كان فرعا رئيسيا، اذ هبطت حصته في الناتج الاجتماعي الاجمالي في الثمانينات ، في آسيا من ٥٠٪ الى ٣١٪ وفي افريقيا من ٥٠٪ الى ٢٩٪ ، وفي امريكا اللاتينية من ٢١٪ الى ١٣٪ . ويلاحظ ان قسما من الايدي العاملة

١ ـ منظمة الاغذية الزراعية الدولية .

الريفية يهاجرون الى المدن ليمارسوا التجارة والحرف والاعمال الخدمية ، مما يرفع من وتيرة الطلب الحاد على الحبوب وغيرها من المنتجات الغذائية ، فخلال السنوات الاخيرة ازداد عدد سكان المدن في آسيا بمقدار ٧ مرات ، وفي امريكا اللاتينية نحو ٨ مرات، فواجهت بعض هذه البلدان من شحة اليد العاملة الزراعية في ظل غياب المكننة الزراعية ، او عدم توافرها ، وقد اثر ذلك بدوره في معدلات الانتاج الزراعي ، الامر الذي سيزيد من الحالة الغذائية سوءا ، كنتيجة لنمو الطلب على المواد الغذائية ، وانخفاض عدد العاملين في انتاجها .

وبغية بلوغ تناسب امثل بين معدلات نمو السكان ونمو انتاج المواد الغذائية ، يفترض عصرنة القطاع الزراعي وتحديثه في الدول المتحررة حديثا حيث تعد مسالة انهاض الزراعة وتطويرها ، احدى اكثر المهام الرئيسة الحاحا وحيوية .

الاستثمار الامثل للموارد البشرية :

يصل عدد السكان الزراعيين العاطلين عن العمل كليا او جزئيا الى ٣٠٠ مليون نسمة ، في البلدان النامية ، مما يخلق مشكلة ديموغرافية ـ اقتصادية حادة للغاية ينجم عنها ، ان ملايين الناس في ظل عدم التشغيل الكامل ، يستهلكون من المنتجات خلال حياتهم كلها ، اكثر مما يتسنى لهم انتاجه ، وفي نيوزلندا يؤمن كل عامل زراعي الطعام لـ ٤٠ شخصا ، بينما في نيجيريا ، يوفر العامل الزراعي الطعام فقط لـ ٥ر١ شخص ، في حين ان مردود الهكتار الواحد في الدول المتقدمة يكفي لاطعام ٣٠ ـ ٤٠ شخص ، بينما في معظم البلدان النامية ، يكفي لاطعام ٣ ـ ٤ اشخاص ، وانتاج الحبوب للفرد الواحد في البلدان النامية يصل الى ٣٧٠ كغ في السنة ، بينما في البلدان المتطورة بلغ ٢١٧٠ كغ ، ويعود تردي الانتاجية الى عدم الاستثمار الامثل للموارد البشرية الزراعية ، والهند اسطع مثال

نورده ، حيث ٣٠٪ من السكان القادرين على العمل في الريف ، لا يشتغلون سوى خلال نصف مدة العمل الطبيعية او اقل من ذلك.

هنالك ثلاثة اسباب رئيسية تكمن وراء عدم استخدام الايدي العاملة على نحو امثل في البلدان النامية ، وتتمثل بـ :

اولا: النمو السريع للسكان القادرين على العمل ، جراء معدلات التكاثر السكاني العالية .

ثانيا : النمو البطيء للنشاطات الاقتصادية ، مما يتعذر استيعاب الايدي العاملة كافة .

ثالثا : انحسار العمل الحي نسبيا لصالح العمل الماضي ، نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي الذي بدا يشق طريقه تدريجيا الى الدول الفتية .

التكثيف الزراعي :

اظهرت تجارب الدول المتطورة بأن هناك طريقين لزيادة الانتاج الزراعي والحيواني ، وهما .

١ ـ التطور الافقي : توسيع رقعة الاراضي الزراعية ، عن طريق ادخال الاراضي القابلة للزراعة الى حيز الاستثمار ، وذلك من خلال عمليات الاستصلاح ومد شبكات الري والصرف . وهذا الامكان لم يستنفد بعد في العديد من البلدان النامية اذ لا تزال هناك « اراض بكر » كالهند مثلا ، وفي سرلانكا ، هناك امكانات لاستصلاح اراضي المناطق الجافة ، وفي اندونيسيا ، على طريق استصلاح الاراضي الحرة في جزر غير ماهولة بالسكان مثل كاليمنتان وسومطرة ، ولكن عملية استصلاح الاراضي في هذه البلدان غير سهلة ، اذ تواجه صعوبات حادة مثل جفاف الجو او الرطوبة الزائدة ، وصعوبة تسوية التضاريس ، وكثافة السكان بالاضافة الى نقص الطرقات ووسائط النقل فضلا عن مقاومة

الاهالي المحليين ، مما يجعل استصلاح المناطق الجديدة مستعصية، وغير ذي فائدة للراسمال الوطني في القطاع الخاص .

ان عملية استصلاح الاراضي الجديدة لاتتعلق بالامكانات التقنية فحسب ، بل تتصل بقضايا اجتماعية وسياسية ، جوهرها لمن ينبغي ان تعطى الارض وفي ظل اي شروط ؟

٢ ـ التطور الراسي : ويعني زيادة المردود من وحدة المساحة من خلال التوسع باستخدام المكننة الزراعية ، واساليب الري الحديثة ، والمخصبات الكيماوية والمبيدات الحشرية ، فضلا عن تحسين العروق الحيوانية ، واصطفاء البذور الجيدة ، فقد تمكن العلماء الهنود من اصطفاء ثلاثة عشر نوعا من الارز تنضج خلال ١٠٠ يوم ، بينما الاصناف التقليدية تنضج في غضون ١٥٠ يوما ومردودها اقل . فالبذور المحسنة سيما الحبوب ، لاتؤدى الى زيادة كميتها فحسب بل ونوعيتها ايضا ، وخاصة نسبة الزلال المختزن فيها .

كذلك تلعب شبكات الري والصرف دورا مهما في زيادة الانتاج الزراعي ، اذ تشير معطيات (الفاو) ان من اجل زيادة مردود الانتاج الزراعي وتطويق مشكلة الجوع على البلدان النامية ان ترفع مساحة الاراضي المروية بنسبة ٥٠٪ ، خلال العشرين سنة القادمة وهنالك في الوقت الحالي ٨٠ مليون هكتار من اصل ٦٣٠ مليون هكتار من الاراضي الصالحة للزراعة ، تسقى وتروى .

وتتجه النية في المستقبل لاستخدام اساليب متقدمة في الري كتغيير مجرى الانهار ، كما حصل في الاتحاد السوفييتي ، وتنقية مياه البحر ، والسيطرة على الجو ، بغرض زيادة سقوط الامطار في المناطق الجافة .

وتشكل المخصبات الكيماوية من اسمدة معدنية وطبيعية وسيلة مهمة في زيادة الانتاج من المحاصيل الزراعية والعلفية ،غير

ان ماتستخدم البلدان النامية حاليا لايوازي — ماتستخدمه الدول المتطورة . وينصح المختصون باستخدام الاسمدة العضوية التي تحتوي على عناصر مغذية تفوق ثماني مرات ماتحتويه الاسمدة غير العضوية .

اما المكننة الزراعية فتلعب دورا رئيسيا في رفع انتاجية العمل الزراعي وما هو متوافر لدى البلدان النامية من آلات زراعية لايستغل الا بنسبة ٣٠٪ مقارنة بالدول المتطورة وقد بين **« نسيس بلانتشار »** المدير العام لمكتب العمل الدولي في تقريره ، بان الدول المتحررة حديثا تخسر سنويا ٥٠ مليار دولار جراء عدم صيانة آلاتها ، وان العمر الافتراضي للآلات والمعدات ينخفض بنسبة تصل في المتوسط الى ٣٠٪ منها في الدول المتقدمة .

وبزيادة عدد الآلات الزراعية من باذرات ، وفارطات ، وجرارات يمكن لهذه البلدان ان تطوق الى حد كبير مشكلة الغذاء، اسوة بالدول المتطورة وان كانت ستواجه مشكلة شحة الموارد المالية التي لاتسعفها من اجل التوسع في استخدام المكننة الزراعية والتي لاتوازي — ماتستخدمه الدول المتقدمة .

مكافحة الهدر في المحاصيل الزراعية :

ان مكافحة الهدر في المحاصيل الزراعية سواء في مرحلة النمو او في اثناء جني المحصول ونقله وتخزينه ، يوفر كميات لاباس بها من المنتجات الغذائية من اجل تطويق مشكلة الجوع ، اذ تشير الاحصاءات بأن ٣٥٪ من كمية المحاصيل ، تهدر عبثا بسبب سوء التدابير ، وان نسبة ضياع البذور تصل الى ٢٠٪ ، ونسبة التلف في الفواكة والخضروات سريعة العطب ، تصل من ٣٠ — ٤٠٪ ، وبتلافي اسباب هدر المحاصيل يمكن للبلدان النامية ان تقتصد ٢٢ مليون طن من الحبوب سنويا حسب احصاءات (الفاو) .

تطوير الثروة الحيوانية :

يتزايد الطلب على المنتجات الغذائية من اصل حيواني بوتائر تفوق معدلات العرض منه ، واسعارها العالية تجعلها ليس في متناول ذوي الدخول المتدنية كما يلاحظ ان هناك فارقا كبيرا بين مردودية الحيوانات في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية ، ولتقليل هذا الفارق ومن اجل زيادة الانتاج من الثروة الحيوانية لحل ازمة الغذاء ، لابد من العمل في ثلاثة اتجاهات :

اولا : توفير القاعدة العلفية وتنويعها .
ثانيا : تحسين سلالات الماشية وتطويرها .
ثالثا : توفير الرعاية البيطرية ، الوقائية منها والعلاجية .

من سياق ماورد تبين لنا بان مشكلة نقص الغذاء وسوء التغذية في البلدان النامية لايمكن حلها باساليب تقنية صرفة فحسب بل يجب ان تترافق باجراءات اقتصادية — اجتماعية ، تساهم في اعادة النظر في العلاقات الانتاجية الزراعية الجائرة ، فان اقتصار مسألة مواجهة « فجوة الغذاء » على الاجراءات الانتاجية لن يحسم المشكلة ، بل سيزيدها تعقيدا ، اذ ستؤدي الى استقطاب الفلاحين الى برجوازية ريفية ، وبروليتاريا قروية ، وستساعد على نمو الثروة في قطب والفقر في قطب آخر ، وهذا ماانتهجته « الثورة الخضراء » التي اقتصرت ادواتها على الجوانب التقنية ليس الا، واستمرت معاناة الفقراء من نقص الغذاء .

فالجوع وعدم الشبع سيظلان من نصيب جزء لاباس به من البشرية حتى نهاية هذا القرن اذا لم تترافق اساليب زيادة الانتاج الزراعي ، بتدابير اجتماعية تمكن من تطبيق الاصلاح الزراعي الجذري بوصفه اداة لتصفية العلاقات الاقطاعية والراسمالية التي تعيق من تطور القوى المنتجة في القطاع الزراعي .

ان الاصلاحات الزراعية التقدمية مدعوة لتحقيق هدفين في آن واحد :

اولا : تسريع النمو الاقتصادي بأسره ، سيما زيادة الانتاج من المحاصيل الزراعية والمواد الغذائية .

ثانيا : الاستثمار الامثل للموارد البشرية في الريف ، وايجاد فرص التشغيل باقصى طاقة ممكنة ، مما سيرفع من القدرة الشرائية للجماهير الكادحة على اقتناء السلع الاستهلاكية .

ثالثا : توظيف رؤوس الاموال الحكومية في القطاع الزراعي ، بالاضافة الى توفير مستلزمات الانتاج ، اذ لايكفي توزيع الارض على الفلاحين بموجب احكام الاصلاح الزراعي ، بل ينبغي مساعدته على استثمار ارضه بصورة عقلانية وبيع محصوله في حينه .

رابعا : تعميم الحركة التعاونية الزراعية وتجذيرها في الوسط الريفي بوصفها اداة مهمة في حل المسالة الزراعية في صالح صغار ومتوسطي الحال من الفلاحين .

لقد اثبتت تجربة البلدان الاشتراكية على ان الطريق الاشتراكي للتنمية ، يشكل اساسا راسخا لحل المشكلة الغذائية لصالح الجماهير الكادحة ، واظهرت الحياة نفسها بأن تطويق ازمة الغذاء يفترض التحرر من التبعية الاقتصادية للدول الراسمالية ، واجراء تحولات اقتصادية ـ اجتماعية جذرية ذات طبيعة لاراسمالية ، فضلا عن اقامة نظام اقتصادي دولي عادل ، وايقاف اعمال النهب التي تقوم بها الاحتكارات للحد في نهاية المطاف من العلاقات الاستغلالية في الميدان الدولي .

* * *

مصادر البحث :

١ ـ العجز الغذائي ومهمة التنمية العربية . — د عبد الوهاب رشيد

٢ نمو السكان والمشكلة الغذائية في البلدان النامية — جينسكايا

٣ ـ كيف يموت نصف البشرية الاخر — سوزان جورج

٤ ـ قنبلة السكان — ايرلنج

نشاطات ووثائق

القيادة القومية

● بدعوة من القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي قام وفد من الحزب التقدمي للشعب الكادح القبرصي (اكيل) برئاسة الرفيق ديميركيس كريستوفياس الامين العام للجنة المركزية وضم عددا من اعضاء اللجنة المركزية للحزب ، وقد استقبل الوفد خلال زيارته من قبل الرفيق المناضل حافظ الاسد الامين العام للحزب ، واجرى مباحثات حزبية وسياسية مع وفد من حزب البعث العربي الاشتراكي برئاسة الرفيق عبد الله الاحمر الامين العام المساعد للحزب ،وقد ساد المباحثات جو من الثقة المتبادلة والتفهم العميق للقضايا المطروحة وابديا ارتياحهما لمستوى علاقات الصداقة والتعاون القائمة بين حزبيهما ، واكدا الرغبة المشتركة في تعزيز وتطوير هذه العلاقات بما يخدم نضالهما المشترك ضد الامبريالية العالمية والصهيونية والعنصرية .

وقد اشاد الوفد بالدور البارز والطليعي الذي تضطلع به سورية في نضالها القومي والتحرري ونتيجة مواقفها المبدئية والثابتة في مواجهة العدوان الصهيوني على الامة العربية وفي التصدي للمخططات والمؤامرات كافة التي تحكيها الدوائر الامبريالية والصهيونية بهدف بسط هيمنتها وسيطرتها وزعزعة الامن والاستقرار في المنطقة وفي حوض البحر الابيض المتوسط .

واعرب الجانبان عن تضامنهما ودعمها اللامحدود لانتفاضة الشعب العربي الفلسطيني في الاراضي العربية المحتلة ضد قوات الاحتلال الصهيوني ، كما اعربا عن تاييدهما لنضال الشعب العربي اللبناني وقواه الوطنية ضد الاحتلال الصهيوني لاجزاء من اراضيه وطالبا بالانسحاب الفوري لهذه القوات دون قيد او شرط واكدا اهمية مواصلة الجهود من اجل انقاذ لبنان من وضعه الراهن من خلال ايجاد حل وطني لمشاكل لبنان الداخلية عبر الحوار بين الاطراف واجراء اصلاحات اساسية في بنية النظام اللبناني بما يؤدي الى وفاق وطني يحافظ على وحدة لبنان واستقلاله وسيادته وعروبته وسلامة اراضيه وتحقيق المساواة ، واستنكرا الاجراءات التقسيمة والاستفزازات التي تمارسها زمرة عون - جعجع والفئات الانعزالية بدعم من الامبريالية والصهيونية .

وقدر الجانبان دور سورية في لبنان مؤكدين على اهميته في المساعدة على التوصل لاهداف الشعب العربي اللبناني .

وتدارس الوفدان التطورات الاخيرة والمستجدات التي تشهدها القضية القبرصية والجهود المبذولة للحفاظ على وحدة قبرص واستقلالها وسيادتها. فادانا المؤامرات الامبريالية والتواجد الاجنبي فوق الاراضي القبرصية والرامية الى تقسيم الجزيرة واستخدامها كقاعدة عدوانية في شرق المتوسط ومنطقة الشرق الاوسط وطالبا بضرورة اجلاء جميع هذه القوات والقواعد عن اراضي الجزيرة .

وفي ختام المباحثات اعرب الوفدان عن ارتياحهما العميق لعلاقات الصداقة والتعاون القائمة بين حزبيهما وشعبيهما واكدا سعيهما الدائم لتطويرها وتعزيزها لما فيه مصلحة الشعبين والبلدين الصديقين ، وفي هذا الاطار تم التوقيع على اتفاقية تعاون مشترك جديدة بين الحزبين لعامي ١٩٨٩ - ١٩٩٠ .

منظمات الحزب القومية داخل الوطن العربي

القطر العربي السوري

● عقدت القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية اجتماعا برئاسة الرفيق الدكتور محمد زهير مشارقة نائب رئيس الجمهورية نائب رئيس الجبهة الوطنية التقدمية .....

استعرضت القيادة في اجتماعها اخر المستجدات السياسية في المنطقة والعالم وموقف القطر العربي السوري في الدفاع عن قضايا الامة العربية واهدافها

القومية انطلاقا من الحرص على التضامن العربي الفعال الذي يشكل ضمانة العمل العربي المشترك .....

وقدرت القيادة تقديرا عاليا السياسة الحكيمة والشجاعة التي ينتهجها القطر العربي السوري بقيادة الرفيق المناضل حافظ الاسد الامين العام للحزب رئيس الجمهورية ووجدت في هذه السياسة تجسيدا للطموحات الوطنية والقومية وتعبيرا عن القيم النضالية الشريفة والنبيلة لشعبنا وامتنا ..

واستمعت القيادة الى تقرير مفصل من رئيس مجلس الوزراء حول الاوضاع الاقتصادية وخطط الحكومة لتحسين هذه الاوضاع ..

القطر اللبناني

● اكدت القيادة القطرية لمنظمة حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان ان سورية بقيادة الرفيق المناضل حافظ الاسد الامين العام للحزب رئيس الجمهورية هي السد المنيع في وجه المؤامرات الامبريالية الامريكية والصهيونية والرجعية والقاعدة الصلبة لكل الثوار العرب من اجل وحدة وريادة الامة العربية .

وقالت القيادة في بيان اصدرته في بيروت امس ان المساعدة غير المحدودة والدعم الكبير الذي قدمته سورية الاسد مكن القوى الوطنية اللبنانية من تشكيل جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية التي استطاعت ان تسقط اتفاق السابع عشر من ايار الذي يجعل من لبنان محمية اسرائيلية واجبرت القوات الاطلسية على الخروج من بيروت كما اجبرت العدو الصهيوني على الانسحاب من معظم الاراضي اللبنانية التي احتلها في عدوانه عام ١٩٨٢ .

وندد البيان بتوجهات الزمر الانقلابية العميلة في لبنان ودعا الى قيام جبهة وطنية تقدمية والى عقد مؤتمر وطني عام يضم كافة الاطراف لتنفيذ برنامج الحركة الوطنية وازالة الهيمنة وتحقيق الاصلاح .

القطر العراقي

● اكدت قوى المعارضة الوطنية العراقية ان نظام صدام حسين الفاشي يواصل ممارسته واساليبه القمعية والارهابية ضد الشعب العراقي ولايترك وسيلة الا ويستخدمها ضده منتهكا بذلك ابسط الحقوق الاساسية للمواطن .

ونقلت الوكالات عن تقرير نشرته قوى المعارضة الوطنية العراقية ان النظام الفاشي في العراق قام مؤخرا بترحيل قسري لاهالي قريتي قصرون وبيوزى شمالي العراق الى مجمع قسري في محافظة اربيل وترحيل ستمئة عائلة من مسكنة الى مدينتي دهوك وزاخو في نفس المنطقة بغية احلال عوائل من اتباع النظام الفاشي مكانهم .

واضاف التقرير ان سلطات النظام العراقي تحتجز المواطنين العراقيين الذين سلموا انفسهم اليها في مجمعات قسرية قرب مدينة كركوك بعد قرار العفو المزعوم الذي اصدره النظام الفاشي سابقا وتقوم هذه السلطات بمعاملتهم معاملة سيئة وتكتم على مكان احتجازهم وتقوم باعدام البعض منهم ولاتسمح لاحد بمقابلتهم .

واوضح التقرير ان حملات المداهمة والتنكيل وانتهاك حرمة المنازل التي تقوم بها سلطات النظام العراقي ضد المواطنين العراقيين لازالت مستمرة في شمال العراق ومناطق الجنوب العراقي والفرات الاوسط ...

واشار التقرير الى ما نقلته وكالة الاناضول عن فرسيس امار ممثل الصليب الاحمر الدولي قوله من ان الوقت لم يحن لعودة المعارضين العراقيين الى بلادهم ما دامت السلطات العراقية تغض الطرف عن البحث في الضمانات الخاصة بامن هؤلاء المعارضين من بطش الاسلحة الكيماوية وحرب الابادة الشاملة التي شنها النظام العراقي ضدهم في شمال العراق .

● اقامت حركات التحرر العراقية والقوى المعارضة العراقية مهرجانا بدمشق بمناسبة اسبوع الشهيد في العراق بحضور ممثلي قوى المعارضة العراقية وحشد من المواطنين .

القى ممثلو حركات التحرر العراقية كلمات بهذه المناسبة اكدت معاني الشهادة مشيرة الى التضحيات التي قدمها الشعب العراقي في كفاحه ضد السلطة الفاشية في العراق .

كما تحدث الخطباء في كلماتهم عن نضال الشعب العراقي ضد نظام صدام حسين الفاشي مؤكدين استمرار نضال الشعب العراقي بكل فئاته وتياراته وقواه من اجل تحرير العراق من النظام الصدامي الدموي .

واشادت الكلمات بصمود القطر العربي السوري بقيادة السيد الرئيس حافظ الاسد في وجه التحديات الامبريالية والصهيونية دفاعا عن كرامة وشرف الامة العربية وقضاياها المصيرية ..

ووجه الخطباء تحية حب وتقدير لانتفاضة شعبنا العربي الفلسطيني في الاراضي العربية المحتلة مؤكدين التضامن التام مع الانتفاضة الباسلة .

● تتابع قوى المعارضة اجتماعاتها للاعلان عن ميثاق تحالف سائر القوى المعارضة لنظام صدام حسين الفاشي ، وقد علم ان هذه الاجتماعات توصلت الى اقرار القسم الاهم والاكبر من هذا الميثاق والنظام المتعلق به . ان هذا الانجاز ينتظره شعبنا في العراق لتقريب يوم الخلاص من حكم الطاغية .. ومن المتوقع الاعلان عنه قريبا .

منظمات الحزب القومية خارج الوطن العربي

منظمة الحزب في البرازيل

● اصدرت منظمة حزب البعث العربي الاشتراكي في البرازيل نشرة دورية تحت اسم « التواصل » باللغتين العربية والاسبانية وقد تضمن العدد الاول اخبار القطر العربي السوري والنشاطات الثقافية للمركز الثقافي في مدينة سان باولو بالاضافة الى الدراسات الادبية والسياسية ».

اكدت الافتتاحية على ضرورة الاهتمام باللغة العربية التي هي ام اللغات ..

وفي تحليل للاحداث المتلاحقة على الساحة العربية اكدت « التواصل » ان سورية كانت دائما وستظل ابدا تقف الى جانب اي عمل عربي جاد يهدف الى جمع الطاقات العربية وتسخيرها في مواجهة العدو الصهيوني .. لان سورية تدرك طبيعة العدو وابعاد الصراع الطويل الامد الذي تتطلبه المواجهة ولهذا فهي لاتالوا جهدا او توفر طاقة سعيا لبناء التضامن العربي الحقيقي النضالي لاستعادة الحقوق المغتصبة .

مواضيع النشرة تناولت :

١ ــ هل سمع العرب مقالة شامير ؟؟

٢ ــ اخبار واحداث عربية ..

٣ ـ اضواء على اعمال المركز الثقافي العربي السوري في سان باولو .

٤ ـ شخصيات تاريخية ((ابن سينا)) ..

٥ ـ اعرف بلادك .

٦ ـ اخبار ثقافية منوعة .

وكان المقال الختامي تحت عنوان : الحجارة تكتب التاريخ جاء فيه : ان الحجارة هذه المرة بدلا من الاقلام وعوضا عن الرصاص والبارود وشان هذه الانتفاضة شان حرب تشرين لن ينساها التاريخ ابدا .

ان معجزة الحجارة بلفتت الجميع وقلبت كل الموازين والقوى واربكت العدو الصهيوني وهزت كيانه ودفعته الى التفكير حتى في مصيره ومستقبله .

منظمة الحزب في يوغسلافيا

● ((شباب البعث)) النشرة الدورية التي تصدرها منظمة الحزب في يوغسلافيا تضمن عددها الاخير مواضيع وابحاث مهمة ، فالافتتاحية تناولت الدور الذي يقوم به من يحاولون الهروب من الخنادق والبسة الميدان والسير على طريق الاستسلام والتنازل عن كل شيء .. وفي المحصلة لن يحصلوا على شيء سوى المزيد من الخسارة للقضية والتاثير السلبي على الانتفاضة البطلة التي هي الرمز الحي للقضية .

وتضمنت النشرة مواضيع مهمة منها : لتحقيق الموقف العربي نريد تضامنا اقوى من التحدي ، اعياد الميلاد في الوطن المحتل وقائع نضالية وانتصارات بطولية، حول التهديدات الامريكية ضد ليبيا ولماذا تتغاضى واشنطن عن اسلحة الدمار الشامل في الكيان الصهيوني ، المقاومة الوطنية اللبنانية ترد على التقسيمين والانعزاليين بمزيد من اعمال البطولة لتحرير الارض ، السودان الى اين ؟؟ ،نظام صدام الفاشي يواصل حرب الابادة الجماعية ، وقائع ومشاهدات ميدانية تفضح جرائم حكام بغداد بحق الشعب العربي .